

مجلس الأمن

مؤقت

السنة التاسعة والستون

الجلسة **٧٤٥٧**

اليوم، الجمعة، ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥، الساعة ٩/٣٠

نيويورك

الرئيس	السيد إبراهيم	(ماليزيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأردن	السيد عميش
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيد شريف
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد ليو جيايي
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

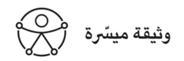
جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

1516931 (A)







افتُتحت الجلسة الساعة ٣٠/٠٩.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل أوكرانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التالي اسماهما إلى الاشتراك في هذه الجلسة: السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والسيد ألكسندر هاغ، نائب رئيس بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الموفدة إلى أوكرانيا. وبالنيابة عن المجلس، أرحب بالسيد هاغ الذي ينضم إلى جلسة اليوم عبر التداول بالفيديو من كييف.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيد فيلتمان.

السيد فيلتمان (تكلم بالإنكليزية): منذ أن اجتمع المجلس آخر مرة بشأن أوكرانيا في ٦ آذار/مارس (انظر S/PV.7400)، وفي حين ظلّت الحالة في شرق أوكرانيا متوترة، أصبح لدينا بعض الأسباب التي تدعو إلى الأمل. ما زال وقف إطلاق النار سارياً إلى حد كبير في معظم أنحاء منطقة النزاع، وقد تراجعت الخسائر في الأرواح من حيث العدد والوتيرة بصورة عامة. والمهم هو أن العملية السياسية الرامية إلى التنفيذ الكامل لمجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك، التي اعتمدت في ١٢ شباط/فبراير، جاري تنفيذها أخيرا. وأود أيضاً أن أؤكد مجدداً أنه لولا مواصلة الجهود الدبلوماسية من أوكرانيا وفرنسا وألمانيا والاتحاد الروسي بصيغة نورماندي ودعم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لكان من المرجح أن نواجه حالة أكثر صعوبة. إن التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك شرط لا غنى عنه للخروج بشرق أوكرانيا والبلد من النزاع. وينطوي الاستمرار في عدم تنفيذ مختلف أحكام الاتفاق على حالة معلّقة خطيرة.

وسيقدّم السيد ألكسندر هاغ، نائب رئيس بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إحاطة إعلامية تفصيلية للمجلس بشأن الحالة الأمنية في شرق أوكرانيا، بما في ذلك الأعمال العدائية التي وقعت يوم الأربعاء. ومع ذلك، لا يفوتني أن أشير إلى بالغ قلق الأمم المتحدة بشأن الاشتباكات المميتة التي تجري يومياً تقريباً، واستخدام الأسلحة الثقيلة، وزرع حقول الألغام على جانبي خط التماس، والتقارير الواردة عن استمرار وجود المرتزقة الأجانب على الأراضي الأوكرانية والتقارير الواردة عن تدفقات الأسلحة الثقيلة إلى شرق أوكرانيا، وكلها تتعارض مع الأحكام الرئيسية لمجموعة تدابير مينسك.

وقد بلغ الإحصاء الأخير للقتلى منذ اندلاع النزاع أكثر من ٤٠٠ ٦ شخص. وقد أزهقت أرواح ٤٠٠ شخص آخرين منذ التوقيع على مجموعة تدابير مينسك. وللأسف، قتل يوم الأربعاء ٣ حزيران/يونيه وحده، وفقاً لآخر الأرقام من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ٢٨ شخصاً آخر بما في ذلك تسعة مدنيين، في اشتباكات مميتة في محيط مارينكا. وهي زيادة حادة خلال الأسابيع الأخيرة، ولا سيما في ظل التقارير التي تفيد باستمرار القصف الشديد طوال يوم أمس في أماكن أخرى في دونيتسك. ونحن إما أمام عودة إلى نزاع صعب محتدم أو زيادة مؤقتة في أجزاء من منطقة النزاع. ولا

يسعنا تحمّل أي من الحالتين. فيجب احترام وقف إطلاق النار احتراماً كاملاً وحماية المدنيين بوصفها أولوية. وأود أيضاً أن أشدد على أنه ينبغي لجميع المعنيين الامتناع عن التهديد باستخدام العنف والسطوة العسكرية للتأثير على العملية السياسية.

وما زالت الحالة الإنسانية متأزمة. وتصنف أوكرانيا الآن من بين البلدان العشرة الأوائل من حيث الأشخاص المشردون داخلياً، مع ما يزيد على ١,٣ مليون من المشردين داخلياً. ولم يكن هناك أي مشرّد داخلياً منذ أكثر من عام، وفي الأسبوع الأخير من أيار/مايو وحده تم تشريد ١٦ ٠٠٠ شخص. وبالمثل، فإن حوالي ٨٧٠ ٠٠٠ أوكراني التمسوا اللجوء أو الإقامة أو غير ذلك من أشكال الإقامة القانونية في البلدان المجاورة؛ منهم ١٠ ٠٠٠ في النصف الثاني من أيار/مايو وحده. وإذا استمر العنف، فإن عدد المشردين سيزداد وحسب.

وما يتطلّب الاهتمام المباشر الآن هو الافتقار الكامل إلى وصول المساعدات الإنسانية عبر خط التماس في كلا الاتجاهين، وهو ما يمنع وصول المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة إلى من هم في أمس الحاجة إليها. ويجب على جميع أطراف النزاع أن يضمنوا على الفور وصول العاملين في المجال الإنساني والبضائع دون عائق، سواء من جانب الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية. ويجب على حكومة أوكرانيا أن تزيل جميع العوائق البيروقراطية التي تعترض إيصال المساعدة الإنسانية، والإلغاء الفوري لمرسوم ٢ حزيران/يونيه الذي صدر عن سلطات الأمر الواقع في دونيتسك الذي يحظر على المنظمات الدولية غير الحكومية العمل في مناطق دونيتسك غير الخاضعة لسيطرة الحكومة.

منذ بدأت هذه الأزمة، شهدنا انعقاد المجلس عشرات المرات. وقد أعرب أعضاء المجلس مرارا وتكرارا عن القلق إزاء الحالة الإنسانية المتدهورة. ومع ذلك فإن مبلغ الـ ٣١٦ مليون دولار في خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٥ من أجل مساعدة ضحايا هذا النزاع يواجه عجزا مقداره ٢٢١ مليون دولار. ويدعو الأمين العام الدول الأعضاء إلى الإعراب عن شاغلهم باتخاذ الإجراءات بشكل عاجل، وبتمويل صندوق الاستجابة الإنسانية على نحو كامل. وهذا من شأنه أن يكفل توفر القدرة والموارد من أجل الوصول إلى من هم بحاجة ماسة لحظة استعادة إمكانية الوصول.

أما على الجبهة السياسية – الدبلوماسية، فنحن متشجعون كثيرا إزاء العمل المستمر والبالغ الأهمية بصيغة نورماندي، حيث إن الاجتماع السياسي المقبل على مستوى المدراء من المقرر إجراؤه بباريس في ١٠ حزيران/يونيه، وإزاء الجهود الدؤوبة لفريق الاتصال الثلاثي، وبدء مهام الأفرقة العاملة الأربعة بشأن المسائل السياسية والأمنية والإنسانية والاقتصادية. ونحن نرى أن هذه الآليات المترابطة الثلاث جميعها عناصر تكتسي أهمية متساوية في العملية السياسية والدبلوماسية، ويشجعنا رؤية أن المجتمع الدولي ملتزم التزاما كاملا بهذه الجهود.

فيما يتعلق بالأفرقة العاملة على وجه التحديد، نفهم أنه على الرغم من أنها لم تكن خالية من مواجهة التحديات، فقد اجتمع كل فريق مرتين على الأقل، وكانت الأجواء بناءة في جوهرها. ونفهم أن الفريق العامل السياسي يركز طاقاته على طرائق الانتخابات المحلية، التي تشمل أيضا إيجاد أرضية مشتركة بشأن القانون المتعلق بالمركز الخاص. ومن المهم أنه تجري أيضا على قدم وساق الجهودُ الرامية إلى إيجاد حلول سياسية لبعض أكثر المسائل الاقتصادية والإنسانية والأمنية إلحاحا.

في الفترة من ٧ إلى ١٠ أيار/مايو، زار الأمين العام أوكرانيا وبولندا. وخلال زيارتيه، عقد عدد من الاجتماعات البناءة فيما يتعلق بالنزاع في أوكرانيا، بما في ذلك مع الرئيسين

بوروشينكو وبوتين. وعلى الرغم من أنه كان لديهما وجهات نظر متباينة بشأن النزاع في الشرق، أعاد الرئيسان طمأنة الأمين العام التزامهما المستمر بإيجاد حل سلمي للنزاع. ومن الواضح أنه، على الرغم من مشقة وطول الطريق أمامنا، فإن التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك أمر ممكن إذا وفى جميع الأطراف المعنية بالتزاماتها وشاركت بحسن نية.

وسوف يواصل الأمين العام القيام بمساعيه الحميدة بشأن أوكرانيا، وهو مستعد للنظر في أفضل السبل لمواصلة دعم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فضلا عن تنفيذ اتفاقات مينسك على نطاق أوسع. إن عمل البعثة الدولية لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا الذي يتجلى في أحدث تقاريرها المؤرخ ١ حزيران/يونيه، وكذلك الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية على أرض الواقع، لا يزالان مجالين ذوي أولوية بالنسبة لمنظمتنا.

وهناك موعد نهائي لمجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك، بما في ذلك إعادة السيطرة الكاملة على حدود الدولة من جانب حكومة أوكرانيا. وبقي على الموعد النهائي أقل من ستة أشهر. وكما ذكرنا في عدد من المناسبات، لا أوكرانيا أو المنطقة أو المجتمع الدولي يمكنه تحمل فشل هذه العملية. وقبل كل شيء، لا يمكننا أن ننسى التكلفة البشرية للنزاع، التي لا يمكن البدء في معالجتها إلا من خلال احترام وقف إطلاق النار وتنفيذ البنود السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والمتعلقة بحالة حقوق الإنسان الواردة في اتفاقات مينسك.

أود أن اختتم كلمتي بتكرار التأكيد على الدعم الثابت من الأمم المتحدة لسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية. وشعب أوكرانيا لا يستحق أقل من ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد هَاغ.

السيد هَاغ (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لأوافي مجلس الأمن بمعلومات عن الحالة في أوكرانيا. في ٢٧ شباط/فبراير (انظر S/PV.7395)، قدم السفير أباكان للمجلس أحدث استكمال للمعلومات بالنيابة بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الموفدة إلى أوكرانيا في أعقاب التوقيع على مجموعة تدابير مينسك.

اليوم، إنني أبلغ عن تدهور كبير في الحالة الأمنية في أوكرانيا. فالعنف الذي شهدناه في بلدة مارينكا وحولها، وهي القريبة من خط التماس، يشكل تطورا جديدا مقلقا في النزاع في شرق أوكرانيا. بعد التوقيع على مجموعة تدابيرمينسك، ظلت في البداية أجزاء كبيرة من منطقة النزاع هادئة لأشهر. وينطبق هذا بوجه خاص على إقليم لوغانسك. ومع ذلك، استمر القتال عبر هذه الفترة في بعض البؤر الساخنة، كما هو الحال في المناطق المحيطة بمطار مدينة دونيتسك المدمَّر، وفي منطقة مدينة ماريوبول حول قرية شيروكين.

والبعثة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لاحظت باستمرار، خلال هذه الفترة، وجود نمط قتال عنيف في هذه المواقع، مع اندلاعات عرضية في أماكن أخرى. في بداية أيار/مايو، بدأت الحالة الأمنية في التدهور مرة أخرى. ومدن منطقة دونيتسك التي ظلت هادئة لأشهر، مثل هورليفكا وهراناتين، شهدت عنفا متزايدا وكان هناك إصابات بين المدنيين مرة أخرى، في معظمها ناجمة عن الاستخدام العشوائي للأسلحة الثقيلة. وانتشر العنف أيضا بشكل كبير إلى إقليم لوغانسك، إلى القرى التي تقع مباشرة إلى الشمال من مدينة لوغانسك – وهما قريتا تشاتشيستيا وتشاتشيستيا لوغانسك – وغيرهما من القرى إلى الشمال الغربي على طول خط التماس حيث

تشهد الآن قصفا وإطلاق نيران من الأسلحة الصغيرة بصورة منتظمة.

ومستوى العنف الذي شُهد في مارينكا في هذا السياق لا يمثل بالضرورة مزيدا من تكثيف العنف. وشهدت البعثة، في نهاية المطاف، سقوط مئات القذائف في مطار دونيتسك وحوله، وهي قذائف أطلقها الجانبان لأيام عديدة. ويبدو أن مارينكا، بدلا من ذلك، تمثل تطورا جديدا محتملا – وهو إعادة تموضع للأسلحة والأفراد. وقبل ذلك، كان العنف يتركز في الشمال والشمال الغربي من مدينة دونيتسك، مع مدينة آدييفيكا ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية التي تقع شمال ما يبدو من تركيز. ومارينكا لا تعني بالضرورة أن هذا الهدف قد تغير، ولكن ربما الوسائل.

وفور التوقيع على مجموعة تدابير مينسك، شهدت البعثة انسحاب بعض الأسلحة الثقيلة من خط التماس. وزارت البعثة ما يسمى بأماكن الاحتفاظ بالأسلحة الثقيلة حيث خزنت جميع الأطراف هذه الأسلحة. على مر الزمن، ومع ذلك، لاحظت البعثة وقوع المخالفات بشكل متزايد. فالأسلحة التي تم تسجيلها سابقا كثيرا ما لا تُرى الآن وفي غضون ذلك، لاحظت البعثة حركة ووجود للأسلحة الثقيلة – بدون أن نذكر الاستخدام الواضح لهذه الأسلحة – في المناطق التي تحظرها ترتيبات مينسك.

في العديد من الحالات، تم منع البعثة أيضا من إمكانية الوصول إلى أماكن الاحتفاظ بالأسلحة الثقيلة. كما جرى منعها من الدخول إلى مناطق محددة، ولا سيما على طول الحدود الدولية الروسية – الأوكرانية. وقد تم التشويش على المركبات الجوية غير المأهولة التابعة للبعثة على أساس منتظم، مما أدى إلى تدخل في السيطرة على تلك المركبات وما ترسله من صور فيديو. كما تعرض مراقبونا لتهديدات وتخويف وحتى إطلاق النار عليهم، وهذه كلها أمور تشكل جهودا ترمي إلى منع البعثة من رصد التقيد بمجموعة تدابير مينسك، ولا سيما البند المتعلق بسحب الأسلحة الثقيلة من خط التماس.

وعلى الرغم من هذه العقبات – وبسبب ما يعزى في معظمه إلى الشجاعة المتفانية والمهنية لمراقبينا في الميدان – تمكنت البعثة من الرصد الفعال للحالة على أرض الواقع. واستنادا للأدلة المباشرة العديدة جدا على الانتهاكات، وهي التي جمعها ٣٧٥ من مراقبينا الميدانين في دونباس ومركباتنا الجوية غير المسلحة من السماء، يمكنني أن أبلغكم بثقة عن الحالة هناك.

ويفيد تقييمنا من الميدان بأن مستويات التوتر قد ازدادت وأن انتهاكات وقف إطلاق النار آخذة في أن تصبح أكثر تواترا وأكثر حدة. وعلى وجه الخصوص، يشكل داعيا للمزيد من القلق إدخال صواريخ من طراز ”غراد“ وغيرها من منظومات إطلاق الصواريخ المتعددة. وبالرغم من أن المفاوضات ضرورية دائما، فإن هذه التطورات – ولا سيما في الحوادث التي وقعت في مارينكا – تعمل بوصفها تذكرة حالكة لجميع الجوانب بالحاجة إلى تسوية خلافاتها على طاولة المفاوضات.

وتشكل اتفاقات مينسك مجموعة عناصر متكاملة وتقضي بوقف لإطلاق النار وعملية سياسة صوب تطبيع الحالة. وهي لا تزال إطار العمل الوحيد المتاح لتحقيق السلام. وفي ذلك السياق، تقع عملية تنفيذ هذا الاتفاقات في نطاق صلاحية مجموعة الاتصال الثلاثية، برئاسة السفيرة هايدي تاغليافيني، التي نتعاون معها بشكل وثيق للغاية. وتقوم بعثة الرصد الخاصة بتنسيق الفريق العامل المعني بأمن مجموعة الاتصال الثلاثية، وهو أحد الأفرقة العاملة المنشأة بموجب التدبير ١٣ من مجموعة تدابير مينسك. وعقد ذلك الفريق العامل، حتى الآن، ثلاثة اجتماعات، كان آخرها الاجتماع الذي عقد في ٢ حزيران/يونيه، قبل فترة قصيرة من الحوادث التي وقعت

حول مارينكا. ويكلف الفريق العامل بمهمة تحسين توفير الأمن في منطقة النزاع. ويشمل هذا في الوقت الحالي وضع خطة لسحب الدبابات وأسلحة معينة يقل عيارها عن ١٠٠ مليمتر وخطة لوقف تصاعد الحالة حول إحدى البؤر الساخنة الرئيسية، في قرية شيروكنيي، الواقعة إلى الشرق من ماريوبل.

وفي البداية، أحدثت المسائل المتعلقة بشكل الاجتماعات تأثيرا سلبيا على اجتماعات الفريق العامل، ولكن آخر الاجتماعات، الذي عقد في ٢ حزيران/يونيه أثبت أنه بناء، وأجريت مناقشة هامة بشأن المسائل بين الجانبين. وبالرغم من كون بعض المسائل لا تزال مفتوحة، يجب مواصلة عملية المناقشة تلك وعملية الانخراط المتبادل فيما يتعلق بالحالة على أرض الواقع.

وثمة دور في عملية السلام يضطلع به أيضا المركز المشترك للمراقبة والتنسيق. ويتألف هذا الهيكل من ممثلين عسكريين من أوكرانيا والاتحاد الروسي ويعمل داخل منطقة النزاع. وبعثة الرصد الخاصة ترصد عن كثب أعمال هذا الهيكل وعليها أن ترفع تقارير عن ذلك إلى المركز المشترك الذي لا يزال لا يعمل بصورة مشتركة. كما تحتفظ الجانبان بسجلات منفصلة لانتهاكات وقف إطلاق النار، سجل واحد تحتفظ به القوات المسلحة الأوكرانية وآخر تحتفظ به تمثيل القوات المسلحة للاتحاد الروسي في المركز المشترك، مما يوحي باستمرار الانشقاق في أعمال الجانبين. وإذا عقد الجانبان العزم على العمل بصور مشتركة، بوسع المركز المشترك أن يضطلع بدور هام في تجنب وقوع انتهاكات وقف إطلاق النار أو وقفها من أجل التنفيذ الكامل لوثائق مينسك.

ولا تزال الحالة الإنسانية في منطقة النزاع تشكل داعيا للكثير من القلق. وعلى نحو ما أبلغت به حكومة أوكرانيا، يوجد في الوقت الحالي ١,٣ ملايين من المشردين داخليا في أوكرانيا، وهو أحد أعراض مدى تأثير النزاع على السكان المدنيين في دونباس. وأغلبية المشردين داخليا من كبار السن والنساء والأطفال، الذين يتعرضون بشكل خاص لآثار النزاع. ولا يزال المدنيون يدفعون ثمنا غير مقبول. فهم يقتلون ويصابون، إذ يواصل كلا الجانبين وضع مواقع عسكرية في مرافق البنية التحتية المدنية وحولها. ودمرت ممتلكاتهم وسبل كسب رزقهم. وأشارت بعثة الرصد إلى الإغلاق المؤقت لأكبر مصانع أوكرانيا لفحم الكوك والمواد الكيميائية في أفدييفكا بسبب القصف المستهدف والمستمر.

وتوجد أيضا كمية كبيرة من الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة في المناطق المتأثرة بالنزاع، مما مثل تهديدا رئيسيا لحياة المدنيين ولجهود التعافي. وتحدث أعمال القتال تأثيرا على المناطق السكنية والبنية التحتية لتقديم الخدمات الأساسية، بما في ذلك خطوط أنابيب الغاز وإمدادات المياه، مما أدى تقيد حاد للحصول المدنيين على مياه الشرب النظيفة. والأمر الأخير يستدعي قلقا خاصا مع اقتراب أشهر الصيف.

ويؤدي إلى تفاقم الحالة الصعبة التي تواجه المدنيين نظام لإصدار التصاريح ساري المفعول على طول خط التماس بأكمله. وتأثر بشكل حاد إيصال المعونة الإنسانية والإمدادات الطبية والتجارة العادية، مما أسفر عن تدهور الظروف المعيشية للسكان الذين يعيشون في منطقة النزاع. ومع توقف إمكانية الوصول تقريبا عبر خط التماس، لا سيما في منطقة لوغانسك، انقطع الاتصال فيما بين الناس إلى حد كبير، مما أسفر عن انقسام المجتمعات المحلية وحتى الأسر.

ولن تتغاضى بعثة الرصد عن هذه الجوانب للنزاع وهي تعمل، حسب الولاية المسندة إليها، بشأن المهام ذات الصلة في جميع أنحاء أوكرانيا. ولا نزال نيسر تقديم المساعدة الإنسانية أينما أمكن وفي نطاق صلاحية ولايتنا. وفي القيام بذلك العمل، نتعاون بشكل وثيق مع الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها. ونسعى لتقديم المساعدة للسكان من خلال تواجدنا الواسع

والقوي في الميدان. ونعمل بشأن تيسير عمليات وقف إطلاق النار المحلية وإصلاح البنية التحتية عبر خط التماس. وتلك الجهود، مقترنة بانخراطنا بشأن مسائل حقوق الإنسان ونوع الجنس وتسهيل الحوار، ستساعد على توطيد الأساس الذي يقوم عليه تنفيذ الجزء السياسي من اتفاقات مينسك.

وأود أن أؤكد مجدد على أن التطورات التي تحصل حول مارينكا تثير القلق وتوحي بأن المسار العسكري لم يتم التخلي عنه لصالح المسار السياسي. وتؤكد تلك الحوادث على ضرورة كسر حلقة العنف الآن قبل وقوع المزيد من التصعيد.

ونناشد على سبيل الإلحاح جميع الجوانب العودة إلى إطار المفاوضات المحدد في سياق مجموعة الاتصال السياسية. وستواصل بعثة الرصد تنفيذ ولايتها بنزاهة وبالتعاون الوثيق مع جميع الجوانب، في سياق احترام سلامة أراضي أوكرانيا وسيادتها. ونحن على استعداد للمساعدة في تنفيذ اتفاقات مينسك وبالتالي الإسهام في إعادة السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد هاغ على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة مورموكايتي (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة خلال مهلة قصيرة. كما أشكر وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان والكساندر هاغ، نائب كبير مراقبي بعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على تقييماتهما للواقع في الميدان في دونباس، بشرق أوكرانيا، وعلى إحاطتيهما الإعلاميتين بشأن هذا الواقع.

وحينما في شباط/فبراير احتلت القوات التي تساندها روسيا ديبالتسيف في انتهاك لاتفاقات وقف إطلاق النار القائمة، شعر كثيرون بالقلق من أن ذلك الانتهاك لن يكون الأخير ومن أنه، تماما مثل اتفاقات مينسك المبرمة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، لم يوقع على اتفاق شباط/فبراير ٢٠١٥ إلا لكي يخرق. وكان السؤال الوحيد هو عن موعد انتهاك الاتفاق.

ومنذ حين ظلت بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تبلغ عن انتهاكات اتفاقات مينسك وعن زيادة حركة الأسلحة الثقيلة في الأراضي التي تسيطر عليها المليشيات غير القانونية. فعلى سبيل المثال، يورد تقرير بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الصادر في ٣ حزيران/يونيه أن البعثة رصدت كمية كبيرة من الأسلحة الثقيلة في المناطق التي تسيطر عليها ما تسمى جمهورية دونيتسك الشعبية – وهي تتحرك بشكل عام في اتجاه غربي نحو خط التماس – بالقرب من مارينكا، قبل القتال وخلاله. وبين الساعة ٢٢/٣٠ في ٢ حزيران/يونيه والساعة ٥/٣٠ في ٣ حزيران/يونيه، رصدت البعثة – التي كانت متمركز في منطقة تيكستيلششيك في مدنية دونيتسك، التي تسيطر عليها ما تسمى بجمهورية دونيتسك الشعبية – عددا من الملاحظات. فقد رصدت البعثة، في جملة أمور، ثماني مركبات مدرعة مجترة متجهة غربا، منها أربع كانت دبابات قتال رئيسية، الساعة ٢٢/٣٠؛ وأربع دبابات قتال رئيسية، الساعة ٢٣/٠٣؛ وشاحنة من الطراز العسكري تتحرك غربا وتقطر قطعة مدفعية من عيار ١٢٢ مليمتر، الساعة ٢٣/٤٥؛ ودبابتي قتال من طراز T-64 تتجه غربا الساعة ٤/٣٠؛ ورتل من مركبة مشاة مقاتلة وثلاث شاحنات عسكرية – تحمل واحدة منها مدفع مضاد للطائرات من طراز ZU-23-2 – ودبابتي قتال رئيسيتين من طراز T-72 تتجهان غربا الساعة ٤/٥٠.

وتكررت وتيرة هذه التقارير بشكل متزايد خلال الأيام القليلة الماضية.

ويمثل الهجوم العسكري على مواقع أوكرانية في مارينكا وكراسنوغوريفكا واستخدام منظومات إطلاق الصواريخ المتعددة ضد بيسكي ونفلسكي وفوديان في ساعات ما قبل فجر يوم ٣ حزيران/يونيه أقوى ضربة للوضع الراهن لتنفيذ اتفاقات مينسك، وهو وضع هش بشكل متزايد. وفي مواجهة هذا الهجوم، لم يكن أمام الجيش الأوكراني خيار سوى إبلاغ بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بأنه من أجل الدفاع عن نفسه، فهو بحاجة إلى تحريك الأسلحة صوب خط التماس للرد على هجمات القوات الانفصالية الروسية.

الجدير بالذكر أن بعثة الرصد الخاصة قامت بعدة محاولات للاتصال بقادة ما يسمى جمهورية دونيتسك الشعبية، بما في ذلك رئيس الوزراء ورئيس البرلمان ووزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة الذين نصبوا أنفسهم، من أجل تسهيل وقف القتال الدائر حول مارينكا. ولم يجر الرد على أي مكالمة من المكالمات. ووفقا لموظفي البعثة، فإنهم كانوا جميعا إما غير موجودين أو لا يرغبون في الكلام. ومثل هذا السلوك لا يمكن أن يصدر عن شخص يهمه وقف إطلاق النار الهش. بل على العكس من ذلك، يشير مثل هذا السلوك إلى نية واضحة للتمادي في الهجوم في انتهاك لمجمل الاتفاقات القائمة. والجدير بالذكر، وفقا لبعثة الرصد الخاصة، أن إطلاق النار باستخدام قاذفات القنابل اليدوية الآلية قد سُمع من داخل المدينة في الأسبوع الماضي، مما يشير لاستخدام ما يسمى جمهورية دونيتسك الشعبية لمناطق سكنية في شن هجماتها، مُعرضة السكان المحليين لمخاطر متعمدة وخطيرة.

وعلاوة على ذلك، لا يُخفي أولئك الذين نصبوا أنفسهم زعماء للجماعات المسلحة غير المشروعة نيتهم في الاستيلاء على المزيد من الأراضي. فقد صرح زخارتشينكو الذي نصب نفسه زعيما للمقاتلين مؤخرا للصحفيين بأن ”سلافيانسك وكونستانتينفيكا وكراسنوارميسك هي بلدات تابعة لجمهورية دونيتسك الشعبية“، مما يدل على نيتهم في الاستيلاء عليها بالقوة. ولا يهمه هو وأقرانه أنه لا مشروعية بتاتا لمطالبتهم بالأراضي الخاضعة لسيادة دولة أوكرانيا وشعبها، والتي ألحق بها هو وأقرانه، وما زالوا، أضرارا لا تعد ولا تحصى وذلك بدعم وتسليح من روسيا.

لقد ألقى المجلس بثقله وراء اتفاقات مينسك، مطالبا بشكل لا لبس فيه بتنفيذها في القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥). وطالبت هذه الاتفاقات، في جملة أمور، بالسحب الكامل للأسلحة الثقيلة والتشكيلات الأجنبية المسلحة والمعدات العسكرية والمرتزقة من أراضي أوكرانيا، ودعت إلى إتاحة الوصول الآمن والحر وغير المقيد لمراقبي بعثة الرصد الخاصة إلى جميع أنحاء شرق أوكرانيا، وشددت على ضرورة الإفراج عن جميع الرهائن. ومع ذلك، فقد تجاهل المقاتلون بالوكالة جميع أحكام اتفاقات مينسك أو انتهكوها عن عمد.

ولا يزال استمرار تدفقات المقاتلين الأجانب والأسلحة من الاتحاد الروسي، كما ورد في التقرير الأخير لمفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، يؤجج الصراع. ولا تزال الحدود الشرقية لأوكرانيا مفتوحة لتوريد الأسلحة والأسلحة الثقيلة. وتم إلقاء القبض على جنود روس داخل الأراضي الأوكرانية. ولا يزال الجنود الروس يلقون حتفهم على الأراضي الأوكرانية دون أن تُعرف هوياتهم. وبفضل إمدادات الأسلحة، فإن لدى المقاتلين غير الشرعيين قوة عسكرية أكبر وأفضل تجهيزا من الكثير من دول أوروبا وأعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)؛ وربما تشكل تلك القوة أكبر جيش غير شرعي في التاريخ. فضلا عن ذهاب ومجيء أفراد يرتدون الزي العسكري عبر الحدود بدون شارة، ومؤخرا كانوا يحملون شارة القوات المسلحة للاتحاد الروسي، كما جاء في تقرير بعثة الرصد الخاصة.

ولا يمكن لمراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا سوى مراقبة أقل من ١ في المائة من الحدود في منطقة الصراع. وإذا كان هذا يحدث أمام أعينهم، فمن السهل جدا تخمين ما يحدث في الأماكن التي لا تخضع لمراقبتهم، وحيث لا يوجد مراقبون دوليون. ولا يزال المراقبون التابعون للمنظمة يتعرضون للترهيب ويواجهون، كما لوحظ في وقت سابق، التهديد ومنع الوصول بشكل منهجي من جانب المقاتلين الروس غير الشرعيين بالوكالة؛ ويجري التشويش على المركبات الجوية بدون طيار التابعة للمنظمة. ويستمر بدون عوائق تدريب وتسليح وتمويل المقاتلين. ولم يتم سحب الأسلحة الثقيلة بشكل كامل حيث يجري تحريكها بعض الشيء وإعادتها إلى جبهة القتال. ويتم تهريب الفحم الأوكراني إلى خارج البلد وإلى روسيا في وضح النهار، بينما تعاني أوكرانيا نفسها من نقص الفحم. كما يتواصل مجيء وذهاب ما يسمى القوافل الإنسانية وكأن شرق أوكرانيا يمثل الفناء الخلفي لروسيا. وثمة تسويف في تبادل الأسرى. وتظل الطيارة الأوكرانية ناديا سافتشينكو، التي خدمت سابقا ضمن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، سجينة غير قانونية. كما يجري احتجاز أوليغ سنتسوف ومواطنين أوكرانيين آخرين بصورة غير شرعية في روسيا.

إننا نؤيد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأطراف الدولية الفاعلة الأخرى التي تهدف إلى إيجاد حلول لهذا الصراع، بما في ذلك من خلال تعزيز المساعي الحميدة للأمين العام. وندعو الأمين العام إلى مضاعفة جهوده والتصرف بسرعة قبل أن يودي الصراع بالمزيد من الضحايا ويشتعل مرة أخرى. ونؤيد أيضا فكرة تعزيز وجود الأمم المتحدة في الميدان، بما في ذلك من خلال إقامة مكتب للأمم المتحدة لدعم السلام.

ونعيد التأكيد اليوم أيضا على دعمنا القوي لاستقلال أوكرانيا ووحدتها وسيادتها وسلامتها الإقليمية، والتي يشكل القرم جزءا لا يتجزأ منها. غير أنه وبسبب الحرب غير المتناظرة التي تدعمها روسيا، مع ما يصاحبها من حملة دعاية عدوانية، لا يزال القرم محتلا اليوم وتجد أوكرانيا نفسها ضمن ١٠ بلدان تتصدر قائمة الدول من حيث عدد الأشخاص المشردين داخليا. وقد أسفر النزاع عن مقتل ٦٥٠٠ شخص، بينما تعرض الكثيرون غيرهم، بمن في ذلك الأطفال في شرق أوكرانيا، للإصابة أو التشريد ويعيشون في ظروف غير إنسانية وخوف دائم.

واليوم، بينما توشك التوترات على الانفجار مرة أخرى لتتحول إلى صراع عسكري مفتوح، اختارت روسيا للأسف مجددا إلقاء اللوم على الضحية، أوكرانيا، للدفاع عن نفسها، في الوقت الذي تحمي فيه المقاتلين غير الشرعيين وتسلحهم. وقد قلنا مرارا وتكرارا إن على روسيا كبح جماح المقاتلين غير الشرعيين ووضع حد لهذا الصراع الدموي الذي بدأ باحتلال القرم قبل أكثر من عام. وبذلت أوكرانيا، من جانبها، ولا تزال كل ما في وسعها لدعم اتفاق وقف إطلاق النار الهش. ولكن على غرار أي بلد يتعرض للهجوم، فإنه يحق لأوكرانيا بل ويجب عليها أمام مواطنيها الدفاع عن نفسها في مواجهة العدوان. ولا يمكن لأحد انتزاع ذلك الحق منها.

ومع استمرار المقاتلين غير الشرعيين ووكلاء الاتحاد الروسي، في محاولاتهم المفضوحة لتغيير الحقائق على أرض الواقع، يجب أن ندعم بقوة شعب أوكرانيا وميثاق الأمم المتحدة لإدانة هذه الأعمال الإجرامية. كما ندعو جميع الأطراف إلى احترام جميع الاتفاقات القائمة ووقف إطلاق النار ومضاعفة جهودها من أجل المضي قدما في إطار فريق الاتصال الثلاثي.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا نناقش الحالة في أوكرانيا منذ شهر شباط/فبراير ٢٠١٤. وفي ذلك الوقت، تم التوصل إلى اتفاق بين الرئيس والمعارضة. ولو كان قد جرى تنفيذ ذلك الاتفاق، لكانت كييف قد نفذت الإصلاح الدستوري في نهاية العام الماضي، وكنا قد لاحظنا التطبيع التدريجي للحالة في أوكرانيا وتطورها الديمقراطي. وبدلا من ذلك، ساد منطق مختلف بدعم من أشخاص يريدون أن تكون الغلبة لتفضيلاتهم السياسية فيما يخص مستقبل أوكرانيا ومجمل سكانها. وهذا هو السبب الجذري للحالة المأساوية المستمرة منذ فترة طويلة للغاية. ويتعين علينا وضع حد لذلك. ولهذا السبب، توجد اتفاقات مينسك.

ونود أن نعرب عن امتناننا لوكيل الأمين العام جيفري فيلتمان ونائب رئيس بعثة الرصد الخاصة الموفدة إلى أوكرانيا والتابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، السيد ألكسندر هاغ، على إحاطتيهما الإعلاميتين. ونتشاطر بالغ القلق جراء تجدد النشاط العسكري في دونباس. وإننا بحاجة إلى اتخاذ تدابير لاستقرار الحالة. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بجهود المنظمة والمركز المشترك للمراقبة والتنسيق.

وتوفر حزمة التدابير الرامية لتنفيذ اتفاقات مينسك والمعتمدة في ١٢ شباط/فبراير خارطة طريق موجزة وواضحة لتسوية الأزمة الأوكرانية. وقد أيد مجلس الأمن بالإجماع الوثيقة في القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، متحملا نصيبه من المسؤولية السياسية عن تسوية الحالة في أوكرانيا. ولذلك، فإننا بحاجة هنا في مجلس الأمن إلى التعامل مع أسباب التصعيد الحالي.

لقد مرت أربعة أشهر تقريبا منذ ١٢ شباط/فبراير، لكن ما الذي تم القيام به لتنفيذ حزمة الإجراءات؟ وفقا للفقرة ٤، كان ينبغي في اليوم الأول بعد سحب الأسلحة الثقيلة الشروع في إجراء حوار بخصوص طرائق إجراء انتخابات محلية بما يتماشى مع التشريعات والقوانين الأوكرانية بشأن المركز الخاص لدونباس، والتي اعتُمدت في خريف عام ٢٠١٤. وكان كل المطلوب من المجلس الأعلى في البرلمان الأوكراني – فيرخوفنا رادا – اعتماد قانون بشان هذا الإقليم ينص على احترام مركزه الخاص. وبدلا من ذلك، أدخل البرلمان الأوكراني تعديلات لم توافق عليها دونيتسك ولوغانسك ولم تكن مقبولة لديهما، وأُعلن بموجبها عن أن الإقليم أرض محتلة، مما أضر تماما بالاتفاقات التي تم التوصل إليها في مينسك. وتغاضت التعديلات ببساطة عن اعتماد المركز الخاص، ولم تنص على إجراء انتخابات محلية.

وبدأت كييف في تصعيد لهجتها، قائلة بأنه لا يمكن عقد انتخابات إلا عندما يكون الجنوب الشرقي لأوكرانيا خاضعا لسيطرتها الكاملة. وطوال هذه الفترة، رفضت كييف إجراء حوار مباشر مع ممثلي دونباس رغم أن الفقرات ٤ و ٩ و ١١ و ١٢ من حزمة التدابير تنص على إجراء مثل هذا الحوار. ويمثل هذا أحد الأسباب الواضحة التي جعلت من الصعوبة بمكان الشروع في إجراء مفاوضات في إطار فريق الاتصال الثلاثي والأفرقة المتفرعة عنه.

وفي انتهاك للفقرة ٥ من حزمة من التدابير، لم تعتمد كييف أيضا قانون العفو الذي كان سيحظر معاقبة أي أشخاص مشاركين في الأنشطة الجارية في منطقتي دونيتسك ولوغانسك.

وعلاوة على ذلك، ذكرت القيادة الأوكرانية مرارا وتكرارا وعلنا أن أوكرانيا لا تعتزم الامتثال لذلك الحكم.

وأحد العناصر المحورية لمجموعة تدابير التنفيذ هو إجراء إصلاحات دستورية بنهاية العام. وحددت معايير تلك الإصلاحات في مينسك بالمشاركة الفعالة من قادة مجموعة نورماندي الرباعية. وتنص الفقرة ١١ بكل وضوح على أنه يجب تنفيذ اللامركزية مع مراعاة الخصائص المحددة لمقاطعات منطقتي دونيتسك ولوغانسك، على النحو المتفق عليه مع ممثلي

تلك المقاطعات. وتشمل مجموعة العناصر أحكاما بشأن الحق في تقرير المصير اللغوي، وإنشاء مليشيات شعبية بموجب قرار المجالس المحلية وتوسيع سلطات الحكومات المحلية لتشمل تعيين كبار المدعين العامين والقضاة وإبرام اتفاقات مع كييف في المجالات المختلفة، فضلا عن تنفيذ التعاون عبر الحدود مع روسيا.

وفي نهاية المطاف أنشأت كييف لجنة دستورية في ٣ آذار/مارس شملت تعيين خبراء أجانب بدون تعيين أي ممثل لدونيتسك ولوغانسك، اللتين أهملت اقتراحاتهما للإصلاح الدستوري بكل بساطة. ويمثل رفض كييف الامتثال لأحكام مجموعة التدابير الإنسانية والاجتماعية – الاقتصادية تحديات خطيرة لسكان دونباس. ويزداد إحكام طوق الحصار الاقتصادي حول دونيتسك ولوغانسك، ولا يخفي مسؤولو كييف حقيقة أن تلك التدابير التقييدية تدابير عقابية محضة، بقولهم إن سكان جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين يعاقبون على دعمهم للمتطوعين. ويحرم السكان من الاستحقاقات الاجتماعية ويتعذر الحصول على الغذاء والأدوية، نظرا لعدم السماح بمرور النقل التجاري. ولم تستجب كييف لاحتجاجات العاملين في مجالي تقديم المساعدات الإنسانية وحقوق الإنسان فيما يتعلق بكون من يعانون هم الأطفال وكبار السن، الأشخاص الأشد ضعفا.

وبفضل المساعدات الإنسانية التي تقدمها روسيا، يبقى سكان دونباس على قيد الحياة بالمعنى الحرفي. فقد أرسلنا ٢٨ قافلة تحمل أكثر من ٠٠٠ ٣٦ طن من المساعدات الإنسانية للغذاء والاحتياجات اليومية والأدوية. وبدأ حرس الحدود وموظفو الجمارك مؤخرا المشاركة في رصد هذه المساعدات، وهو أمر دعوناهم إلى القيام به من البداية. وما يدعو إلى التشجيع أن سويسرا ساهمت مؤخرا بإرسال كمية كبيرة من كواشف تنقية مياه الشرب. ولكن المشكلة الأساسية لتعذر إيصال المساعدات الإنسانية لا تزال قائمة، بسبب العوائق الإدارية التي تضعها كييف. وإضافة إلى كل هذا، لم تتجاوز الاستجابة للنداءات من أجل تقديم التمويل نسبة ٢١ في المائة.

كما أن الحكومة الأوكرانية ما فتئت غير قادرة أو غير راغبة في إخضاع جميع الكتائب التأديبية لسيطرتها، وفقا للفقرة ١٠ من اتفاق مينسك. وهي لا تزال تنشر الفوضى. فعلى سبيل المثال، خلال فترة الهدنة تحولت قوات أيدار في منطقة لوغانسك إلى ابتزاز المدنيين وإساءة معاملتهم، بمن فيهم كبار السن، الذين يحاولون عبور خطر التماس سيرا على الأقدام من أجل الحصول على النقد أو شراء الغذاء. وبعد التوصل إلى اتفاق مينسك في ١٢ شباط/فبراير، بذلت جهودا كبيرة لتنفيذ الأحكام الهامة بشأن الأسلحة الثقيلة، بيد أنه بالرغم من ذلك لا تزال الهجمات اليومية تقريبا على البلدان والقرى المدنية الواقعة شرق الحدود تبث الرعب في نفوس السكان المحليين.

وسأكتفي بإيراد بضعة أمثلة. ففي ٢٨ أيار/مايو، قتل ثلاثة أشخاص، بمن فيهم فتاة تبلغ من العمر ١١ عاما ووالدها، في عملية قصف في هورليفكا، وأصيب العديد من سكان البلدة. وفي ٣ حزيران/يونيه، أدت حملة قصف واسعة النطاق لدونيتسك إلى مقتل ستة مدنيين وإصابة أكثر من ٩٠ شخصا، وإلى جانب القصف كان هناك إطلاق نار من مدينة مارينكا، على نحو ما ذكر اليوم، الأمر الذي يبدو أنه سبب آخر تصعيد للعمل العسكري. وفي ٤ حزيران/يونيه، حين هاجمت القوات الأوكرانية تيلمانوفو، سقطت مقذوفات على أحد الملاعب، مما أدى إلى مقتل رضيع عمره ١٠ سنوات.

وظلت الاتهامات توجه إلى المليشيات، ولكن لا يسعنا سوى أن نتساءل عن السبب وراء أن كل ما نسمعه في البيانات الصادرة من كييف يتعلق بالخسائر العسكرية، فيما تفيد تقارير من دونيتسك ولوغانسك بمقتل المدنيين وتدمير البنية التحتية المدنية – المستشفيات والمدارس ورياض الأطفال والمنازل.

وفي ذلك الصدد، نطلب من بعثة الرصد الخاصة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ألا تركيز فقط على انتهاكات اتفاق وقف إطلاق النار وعلى تحديد الجهة التي تنتهك الاتفاق، بل أن تصف أيضا بوضوح أهداف تلك الهجمات وما إذا كان ضحاياها من المدنيين أو أن الوحدات العسكرية تطلق النار على المناطق السكنية. ويجب أن نحصل على صورة واضحة لما يجري في دونباس والجهة المسؤولة ليس عن انتهاكات اتفاق مينسك وحده بل أيضا انتهاك قواعد القانون الإنساني الدولي.

وإزاء تلك الخلفية، من الأمور المثيرة للدهشة أن نرى لا مبالاة شركائنا الغربيين المولعين ولعا شديدا بإلقاء العظات بالمسائل الإنسانية. وفضلا عن ذلك، لا ينقطع سيل شحنات الإمدادات العسكرية، بما في ذلك المركبات المصفحة، إلى جانب مئات المدربين الذين يوفدون لتدريب القوات الأوكرانية. وتوجد تقارير عديدة عن رؤية مرتزقة أجانب وشركات عسكرية خاصة بالقرب من دونباس. أليس ذلك تشجيع مباشر لاستئناف أعمال القتال، ناهيك عن الانتهاك الواضح للفقرة ١٠، التي تنص على سحب القوات المسلحة الأجنبية والمعدات العسكرية والمرتزقة من الأرض الأوكرانية؟

ومن الناحية العملية، ليس سرا كون كييف استخدمت هدنة مينسك لإعادة بناء وإعادة تجميع قواتها، وهو السبب وراء آخر اندلاع الأعمال القتال، الذي مع أنه باعث على القلق البالغ، يكاد لا يثير الدهشة. ومع ذلك، ينبغي ألا نتجاهل كون ذلك حصل بعد مجموعة من الاجتماعات الإيجابية للغاية التي عقدت بين مجموعة الاتصال الثلاثية وأفرقتها العاملة، قبل وقت قصير في مينسك في ٢ حزيران/يونيه. وبالرغم من أن هذه الاجتماعات لم تتوصل بعد إلى اتفاق نهائي، فقد أحرز تقدم بشأن جميع المسائل قيد المناقشة، بما في ذلك المواضيع المعقدة مثل إنهاء عسكرة شيروكينو وإدراج مدافع الهاون عيار ١٠٠ مليمتر في قائمة الأسلحة المستبعدة.

وأحرز تقدم ملموس بشأن مسألة بدء المشاورات المباشرة بين كييف ولوغانسك ودونيتسك بشأن التحضير لعقد الانتخابات المحلية. وذلك يثير الشك في أن هذه الأنباء الإيجابية مرتبطة تحديدا بالاستفزازات المسلحة التي تجري ضد المدن في منطقة دونباس. وربما أدركت كييف، لا سيما ما يسمى بحزب الحرب، أنه لا يمكن مواصلة تخريب تنفيذ مجموعة تدابير التنفيذ بصورة نهائية. بل إن العواصم الأكثر موالاة لكييف بدأت تبدي علامات القلق بالقول إن سلطات كييف تجاوزت حدود اللياقة بانتهاكها اتفاق مينسك أو تجاهله بكل بساطة. فالعمل العسكري أكثر مناورات صرف الأنظار أهلا للثقة، إذ يمكن للمرء أن يلوم الحرب على أي شيء.

إن هذه لحظة حرجة. وإذا واصلنا السماح لكييف بجرجرة أقدامها في اتخاذ الخطوات السياسية الضرورية بشكل مطلق فيما يتعلق بدونباس، فإن الحالة قد تنزلق إلى خارج نطاق السيطرة، مع عواقب لا يمكن التنبؤ بها. ونناشد أعضاء المجلس ذوي النفوذ على سلطات كييف بذل كل الجهود لضمان ألا يحصل ذلك.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان والسيد الكساندر هاغ، نائب كبير مراقبي بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

إن التطورات المستجدة على أرض الواقع تثير القلق. وأشير بطبيعة الحال إلى استئناف القتال يوم الأربعاء في مارينكا، إلى الغرب من دونيتسك، وإلى زيادة الحوادث التي تقع في نقاط عديدة على خط التماس. ووفقا للمعلومات التي حصلنا عليها، فقد شنت القوات الانفصالية الهجوم في انتهاك للالتزامات المقطوعة في مينسك في ١٢ شباط/فبراير. وندين إدانة قوية جميع انتهاكات وقف إطلاق النار المعلن في شباط/

فبراير ونناشد الأطراف احترام التزاماتها بموجب مجموعة عناصر تنفيذ اتفاق مينسك.

ومع ذلك، من الواضح أن القتال، الذي وصل إلى مستوى حدة لم تشهد منذ شباط/فبراير والهجوم على ديبالسيف، نجما بالدرجة الأولى من القوات المحدودة في قطاع ظل بالفعل مسرحا لعدة انتهاكات لوقف إطلاق النار، الأمر الذي يدعونا إلى الأسف. وعلى حد علمنا، كان قوام القوات الانفصالية نصف كتيبة تدعمها عناصر مدرعة وقد تم وقفها. ومع ذلك، تمثل الحالة عددا من السمات التي تستدعي اليقظة البالغة، لا سيما تركيز الأسلحة الثقيلة التي تنتهك اتفاق مينسك، ولا بد من وقفه فورا. وبالمثل، يدل وجود العديد من المقاتلين الأجانب المتطرفين والعدوانيين وغير المنضبطين فيما بين الانفصاليين على أنه يجب على موسكو بذل المزيد من الجهود وبصورة أفضل بغية السيطرة على الأعمال التي يقوم بها الانفصاليون والمرتزقة.

إن تدهور الحالة في عين المكان ينبغي ألا يصرف الانتباه عن الحالة العامة في أوكرانيا. وبالرغم من الهجوم، فإن عملية مينسك مستمرة وهناك علامات حقيقية تبعث على الأمل. من المنظور الأمني، أطلقت عملية مينسك زخما إيجابيا، حتى وإن لم تكن تطبق بطريقة متساوية حتى الآن. وانخفض متوسط عدد الضحايا في اليوم انخفاضا كبيرا منذ اعتماد مجموعة تدابير مينسك في ١٢ شباط/فبراير. وأطلق سراح أكثر من ٥٠٠ ٢ من الجنود الأوكرانيين.

وعلاوة على ذلك، في المرحلة الثانية من العملية، وقعت في الآونة الأخيرة تطورات طفيفة لكنها مشجعة في العملية السياسية. وعلى وجه الخصوص، شكلت الأفرقة العاملة التي اقترحتها السيدة تاغليافيني في بيانها الذي أدلت به أمام المجلس قبل ثلاثة أشهر (انظر S/PV.7400) واجتمعت بالفعل. ولا تزال المناقشات في مرحلة البداية. فقد تأخرت جراء العديد من إشارات عدم الثقة والحساسية من الجانبين. ونلاحظ أن المناقشات الهامة والبناءة في الأفرقة حققت تقدما ملموسا بشأن تنظيم الانتخابات في منطقة الانفصاليين. وبصفة خاصة، قبل الجميع طريقة تصويت لمنطقة الانفصاليين، وهذه علامة إيجابية تعالج أحد الجوانب الرئيسية للأزمة.

وبالمثل، عقد فريق الاتصال الثلاثي اجتماعات في عدة مناسبات، وهو يمثل حجر الزاوية في تنفيذ اتفاقات مينسك، التي تضطلع في إطارها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدور حاسم عملا بالقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥). وفي ذلك الصدد، نأسف لتغيير موقف الطرف الروسي الذي يسعى، بمغادرة طاولة المناقشات بصخب يوم الثلاثاء، إلى فرض الانفصاليين بوصفهم المحاورين الأوكرانيين الوحيدين في ذلك المنتدى. ونذكر روسيا، وهي عضو في فريق الاتصال الثلاثي، أكثر من أي طرف آخر، بأنها وفقا لأحكام القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، لا تستطيع التهرب من التزاماتها. إن النزاع في أوكرانيا ليس أزمة داخلية يمكن فيها لروسيا أن تضطلع بدور الوسيط بين المعسكرين المتصف بحسن النية. ويعلم الجميع الدور الذي اضطلعت به في الأزمة منذ البداية، وما برحت روسيا تتكبد العواقب منذ ذلك الحين.

إننا في لحظة من لحظات الحقيقة في الأزمة الأوكرانية. فمستقبل فريق الاتصال الثلاثي على المحك ولا يمكننا أن نسمح ببساطة بسحب هذا الجزء الأساسي من الإطار الدبلوماسي أو إقصائه، وهو الذي وضعناه معا بجهد جهيد، لا سيما أن المجلس أيده في القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥). وعلى نطاق أوسع، يجب علينا أن نبذل كل ما يمكن للحفاظ على الزخم والمنهجية التي استخدمناها حتى الآن. ويجب أن تكون أولويتنا هي التنفيذ الكامل للجانبين الأمني والسياسي لمجموعة تدابير مينسك، التي يجب أن تدخل حيز النفاذ في وقت واحد قبل نهاية السنة. إن احترام الإطار الزمني المحدد

في اتفاقات مينسك بالغ الأهمية، ونرى أنه من غير المقبول أن نسمح بانهياره. والإطار الزمني طموح، لكن عملية مينسك هي السبيل الوحيد الممكن لتجنب استئناف أعمال العنف التي لن يستفيد منها أحد.

وسيعقد اجتماع بصيغة نورماندي للخبراء السياسيين في باريس ١٠ حزيران/يونيه. وندعو روسيا إلى وقف محاولة خروجها من عملية التفاوض، وممارسة مسؤوليتها على الانفصاليين. علاوة على ذلك، فإن من الأهمية بمكان التشديد على السلطات في كييف أنها لا بد أن تقيم حوارا حقيقيا مع الانفصاليين من أجل تنظيم الانتخابات المحلية باحترام كامل للإطار الزمني المنصوص عليه في اتفاقات مينسك، وتنفيذ اللامركزية في أوكرانيا. وحينما تكون المقترحات التي يقدمها الانفصاليون غير مقبولة لأوكرانيا، يجب أن ترد بتقديم اقتراحاتها حتى يتسنى المضي قدما بالمفاوضات قدما.

وفي هذه اللحظة الحاسمة من تنفيذ مهام عملية مينسك، فإن التزامنا أكثر أهمية من أي وقت مضى. والتزام فرنسا ثابت. وفي سياق صيغة نورماندي، ستواصل ألمانيا وفرنسا ممارسة الضغط على الأطراف لكفالة تمتع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بحرية التنقل اللازمة لأداء المهام الموكلة إليها بموجب اتفاقات مينسك، لا سيما فيما يتعلق برصد وقف إطلاق النار وسحب الأسلحة.

وختاما، نؤكد من جديد التزامنا بسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دوليا.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على تنظيم جلسة اليوم للتكلم عن التطورات الأخيرة في شرق أوكرانيا. وأشارك الآخرين في التقدم بالشكر لمقدمي الإحاطتين الإعلاميتين، وكيل الأمين العام السيد فيلتمان ونائب رئيس مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا السيد هاغ، على إطلاع المجلس والمجتمع الدولي على الحقائق التي تؤكد تصعيد العنف، التي تتسم بأهمية حاسمة في النزاع الذي يواصل البعض فيه محاولة طمس الحقيقة.

لقد شنت في ٣ حزيران/يونيه القوات الانفصالية الروسية المشتركة هجمات منسقة ومتعددة غرب خط التماس بمينسك في دونتسك. وتركزت الهجمات على البلدتين مارينكا وكراسنوهوريفكا. وقدم الاتحاد الروسي وحلفاؤه الانفصاليون تفسيرات متعددة ومتناقضة في كثير من الأحيان لتلك الهجمات. وفي بعض الحالات، وجهت روسيا والانفصاليون اللوم إلى أوكرانيا للتحريض على شن الهجمات. فعلى سبيل المثال، يرجع المتحدث باسم الرئاسة الروسية انتهاكات وقف إطلاق النار إلى ”الأعمال الاستفزازية التي تقوم بها القوات المسلحة الأوكرانية“، زاعما أن ”الجانب الأوكراني بذل مرارا جهودا مماثلة لتصعيد التوترات على خلفية العمليات الدولية“.

وبالمثل، وجه ما يسمى بوزير دفاع جمهورية دونيتسك الشعبية المعلنة من جانب واحد اللوم إلى أوكرانيا على الأعمال الاستفزازية، وما سماه بانتهاك للاتفاقات المبرمة في مينسك التي أدت إلى القتال. ولم يوضح بالضبط على الإطلاق المقصود بما يسمى بالاستفزازات. وقوض هذه المجموعة من الحجج بعض الانفصاليين أنفسهم، الذين يبدو أنهم نسوا تشغيل موقع تويتر وتدويناتهم من جانب موسكو. وخلال هذه الهجمات، غرد أحدهم: ”مارينكا لنا“، ونشر صورة فوتوغرافية لجنود مسلحين فوق دبابة يرفعون علم الانفصاليين. ويقول أحد الانفصاليين على موقعه: ”نتيجة لهجوم مكثف من القوات المسلحة لجمهورية دونيتسك الشعبية، تحررت مارينكا“.

وفي حالات أخرى، ذكرت روسيا أن للهجمات ما يبررها لأن المناطق التي هي بالفعل جزء من الأرض الخاضعة لسيطرة الانفصالية في إطار الاتفاقات المبرمة في مينسك هي تلك الأراضي. لكنها ليست كذلك. وهذه هي الحالة التي

وصفتها روسيا بشأن مارينكا وكراسنوهوريفكا أمس في اجتماع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. لقد شهدنا هذا الأسلوب من قبل حينما طوقت القوات الانفصالية الروسية المشتركة وهاجمت ديبالتسفو فورا بعد التوقيع على مجموعة التدابير لتنفيذ اتفاقات مينسك في ١٢ شباط/فبراير. فكما قال القائد الانفصالي إدوارد باسورين لوكالة رويترز في ١٥ شباط/فبراير:

”بالطبع يمكننا إطلاق النار على ديبالتسيفو. فالاقليم إقليم داخلي – إقليمنا. وما هو داخلي داخلي. ولكن على طول خط المواجهة ليس هناك أي إطلاق نار“

مشكلة هذا النوع من الحجج هي أنه ببساطة غير صحيح. فلم تعترف اتفاقات مينسك في أي مرحلة من المراحل بأن مارينكا وكراسنوهوريفكا أراض يسيطر عليها الانفصاليون، ولم تمنح الانفصاليين السيطرة على ديبالتسيفو أو مناطق أخرى استولت عليها القوات الانفصالية الروسية المشتركة أو حاولت السيطرة عليها. ولكن بالنسبة لروسيا والانفصاليين، يبدو أن خط التماس يمكن أن يتحول ليشمل الأقاليم التي يشعرون أنهم يستحقوها. ويطرح أستاذ السوريالية المولود في كييف، السيد ميخائيل بولغاكوف، هذه المشكلة بطريقة مختلفة: ”يمكن للسان أن يخفي الحقيقة، لكن لا تخفيها العين أبدا.“ في هذه الحالة، فإن النظرة الموضوعية في شرق أوكرانيا هي نظرة بعثة الرصد الخاصة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وما تبلغنا به هو أنه في مساء ٢ حزيران/يونيه، وفي الصباح الباكر من ٣ حزيران/يونيه، لا حظت البعثة

”حركة كثير من الأسلحة الثقيلة في المناطق التي تسيطر عليها جمهورية دونتسك الشعبية، بوجه عام في الاتجاه الغربي نحو خط التماس، بالقرب من مارينكا، قبل وأثناء القتال“.

وأكرر، وفقا لبعثة الرصد الخاصة، تحركت أسلحة ثقيلة من جانب الانفصاليين الذين تدعمهم روسيا ناحية الغرب قبل وخلال القتال. وحاولت البعثة الاتصال بكبار موظفي جمهورية دونتيسك الشعبية على مدى ساعة ونصف في صباح يوم ٣ حزيران/يونيه، ولكنها أفادت بأنهم: ”إما كانوا غير موجودين أو لم يرغبوا في التحدث إلى بعثة الرصد الخاصة“.

العين لا تخفي الحقيقة، والحقيقة هنا هي أن أعمال العنف الأخيرة ترسخت في هجوم القوات الانفصالية والروسية المشتركة. ولهذه الهجمات والهجمات الأخرى المشتركة للقوات الروسية والانفصاليين عواقب كارثية. فقد قتل خمسة جنود أوكرانيين على الأقل وجرح ٣٨ في الهجوم على البلدتين. ومن المؤكد أن عدد الضحايا أكثر بكثير، لكن ليس لدينا، للأسف، تقارير موثوق بها من جانب الانفصاليين. وذلك لأن وسائط إعلام مستقلة، كما أشارت وحدة رصد حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في تقريرها الصادر في ١٥ أيار/مايو، تعرضت للاضطهاد والتهديد إن لم تكن كممت في الإقليم الذي يسيطر عليه الانفصاليون.

كما أننا لا نعرف عدد الجنود الروس الذين قتلوا في الهجمات الأخيرة، أو في أي عملية من عملياتها في شرقي أوكرانيا على وجه التحديد. ولا تزال روسيا، بالرغم من الحوادث مثل أسر جنديين روسيين في العمليات الخاصة مؤخرا في وشتشاستيا في الشهر الماضي، تنكر أي أنشطة عسكرية في شرق أوكرانيا. وفي الأسبوع الماضي، وقع الرئيس بوتين مرسوما يصنف أي وفاة للجنود الروس في ”العمليات الخاصة“ في زمن السلم سراً من أسرار الدولة – وهي سياسة كانت تقتصر على زمن الحرب فحسب.

ولم تكتف روسيا بإنكار أداء أولئك الجنود الخدمة العسكرية في حياتهم فحسب، بل تحرم أحباءهم الآن حق الاحترام والقربى لمجرد خدمتهم بعد الوفاة أيضا، ناهيك عن

توفير الخدمات الاجتماعية إليهم. وهي تحرم الشعب الروسي حقه في معرفة نزاع ما زالت حكومته تؤجج نيرانه بتوفير التدريب والأسلحة والجنود. وبغض النظر عما يكون عليه رأي البعض في المشاركة العسكرية لروسيا في شرق أوكرانيا وشبه جزيرة القرم المحتلة، وهو سر لم يعد خافيا على أحد، فإنه يجب إعطاء الأولوية للاعتراف بالقتلى لذويهم.

وبطبيعة الحال، فإن المعاناة لا تقتصر على أولئك الذين يشاركون في القتال فحسب، إذ ما يزال المدنيون الذين يعيشون بالقرب من الخطوط الأمامية وعلى امتدادها يعانون مشقة بالغة. فقد شُرّد نحو ١,٣ مليون أوكراني بسبب القتال، واعتاد الأطفال الصغار المقيمون في مواقع الخطوط الأمامية على الذهاب إلى المدارس والنوم في الطوابق السفلية. وما تزال الأسر تعيش تحت الأرض لعدة أشهر في كل مرة. وحوصر المسنون والأشخاص المعوقون ولم تعد تتوفر لهم سوى فرص ضئيلة في الحصول على الأدوية اللازمة وغيرها من أشكال المساعدة. وقال أحد العاملين في المجال الصحي في ديبالتسيف:

> ”لقد التقيت ببعض المسنين الذين قالوا إنهم لا يرغبون في شئ آخر سوى الموت، وهم ليسوا مصابين بالاكتئاب، بل إنهم لا يرغبون في أن يبلغوا سن الـ ٨٠ عاما ليستمروا في العيش في الطابق السفلي لمنازلهم“.

والآن، أصبح المجتمع الدولي على علم تام بألاعيب روسيا حين يتعلق الأمر بجهودها الرامية لاحتلال إقليم البلدان المجاورة لها ذات السيادة، كما فعلت في شبه جزيرة القرم وقبل ذلك في ترانسنيستريا وأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. ولا يزال توافق الآراء هنا وفي المجتمع الدولي يتمثل في أن تنفيذ اتفاقات مينسك يظل السبيل الوحيد للخروج من هذا النزاع المميت.

لقد بذلت الحكومة الأوكرانية جهودا حسنة النية للوفاء بذلك التوافق في الآراء، ولتنفيذ الالتزامات المتعهَّد بها في مينسك، على الرغم من الانتهاكات المستمرة من قبل روسيا والانفصاليين. وتواصل أوكرانيا إجراء حوار مباشر مع الانفصاليين – على الرغم من مرارة ذلك المذاق – ولكننا ما زلنا نتجرعه حرصا منا على السلام ولأجل تنفيذ الاتفاقات مينسك.

وفي الوقت نفسه، بذلت أوكرانيا جهودا حاسمة، بمشاركة المجتمع المدني الأوكراني، للتصدي لمشاكل متفاقمة ورثتها عن الأنظمة الماضية، مثل تفشي الفساد، فضلا عن السعي إلى إجراء إصلاحات حاسمة من قبيل تطبيق نظام اللامركزية. وتتعاون أوكرانيا مع الهيئات والمراقبين الدوليين، علاوة على الالتزام بالتصدي لمجالات الاهتمام المحددة. وستواصل الولايات المتحدة إثارة المسائل الصعبة وتلك المجالات المثيرة للقلق مع حكومة أوكرانيا، بما في ذلك بعض ما أثاره مقدمو الإحاطات الإعلامية هنا اليوم. وسنواصل دعم الحكومة والشعب الأوكرانيين وهما يواصلان بذل الجهود لأجل إجراء إصلاحات مجدية.

ومع ذلك ما تزال روسيا – والانفصاليون الذين تواصل تدريبهم وتسليحهم بالإضافة إلى القتال معهم، وتتشاطر معهم منظومات القيادة والتحكم في شرق أوكرانيا – يواصلان تجاهل توافق الآراء هذا. وبعد أن ضربت عرض الحائط بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في مينسك، فهي تواصل تطبيق الألاعيب نفسها في أقاليم جديدة، وكأن المجلس والعالم قد باتا مكفوفين أو يمكن خداعهما وصرف أنظارهما عما يحدث. ويجب ألا نسمح لأنفسنا بأن نُخدع. ولا ريب أن العواقب المترتبة عن انتهاك روسيا لاتفاقات مينسك والقواعد التي يقوم عليها السلام والأمن الدوليان وخيمة للغاية، سواء

بالنسبة لنزاهة النظام الدولي أم فيما يتعلق بحقوق الشعب الأوكراني ورفاهه.

ولا يسعنا أن نكفّ الأبصار وأن نعجز عن التصرف. ويجب علينا الاستمرار في ممارسة الضغط إلى أن تتحقق الديمقراطية المستقرة للأوكرانيين وتكون لهم السلامة والسيادة الإقليميتين اللتين يتطلع إليهما ويستحق.

السيد عميش (الأردن): شكرا سيدي الرئيس، بداية أتقدم بفائق الشكر إلى وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، جيفري فيلتمان، ونائب رئيس بعثة المراقبين التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا، السيد ألكسندر هاغ، على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين الوافيتين صباح اليوم.

لقد كان للتحسن النسبي في الأوضاع الأمنية في شرق أوكرانيا خلال الشهرين الماضيين آثار إيجابية على المسار السياسي بين الأطراف، على الرغم من بطء ومحدودية التقدم الذي تم إحرازه. ولكن ما نصبو إليه هو تجنب إضفاء طابع الاستقرار المؤقت أو المتقطّع على الأزمة الأوكرانية، وتعزيز الاستقرار الدائم في كافة المناطق بما يشمل وقف إطلاق النار والحد من تمدد القتال والمواجهات إلى مناطق أخرى. وهذا يضع على عاتق مجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل تقديم كل أشكال الدعم إلى الأطراف ومساعدتها على تخطي كافة العقبات والصعوبات التي تعترض تنفيذ اتفاقات السلام بينهم.

يعرب الأردن عن قلقه إزاء استمرار انتهاكات وقف إطلاق النار بين الحكومة الأوكرانية والانفصاليين، بل ازديادها أيضا خلال اليومين الماضيين، وتصاعد العنف في بعض المناطق في شرق أوكرانيا، خاصة في منطقة دونيتسك والقرى المحيطة بها. إن استمرار المواجهات العسكرية والأعمال الاستفزازية وتوسيع نطاقها لن يؤدي إلا لتعقيد الوضع القائم وتفريغ اتفاقات السلام التي تم التوصل إليها من مضمونها. وهذا ما سيعظِّم القضايا العالقة بين الأطراف ويؤدي إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية بشكل أكبر، وكذلك إلى تهديد الأمن والاستقرار في المنطقة ككل.

ويدعو الأردن كافة الأطراف إلى تحمّل مسؤولياتها والتركيز على الحوار البنّاء والمباشر وإجراء المحادثات الإيجابية فيما بينها، في صيغة نورماندي، للتوصل إلى تسوية سلمية للأزمة. ويجدد الأردن تأكيده على أن الحل الوحيد للأزمة هو التزام كافة الأطراف، وخاصة الانفصاليين، التزاما كاملا باتفاقات مينسك لوقف إطلاق النار وقرار مجلس الأمن ٢٢٠٢ (٢٠١٥). كما نشدد على ضرورة أن يكون تنفيذ هذه الاتفاقات شاملا لجميع بنودها دون استثناء، خاصة فيما يتعلق بوقف النقل غير المشروع للأسلحة الثقيلة ووقف استخدامها وسحبها بشكل كامل، بالإضافة إلى سحب المقاتلين الأجانب من شرق أوكرانيا.

ويرحب الأردن بالاجتماع الذي عقده مؤخرا فريق العمل التابع لمجموعة الاتصال الثلاثية، والذي يُعتبر خطوة إيجابية للأمام تتطلب من كافة الأطراف الاستمرار في عقد هذه اللقاءات بشكل منتظم للبناء على اتفاقات مينسك، حيث أن التوصل إلى حل دبلوماسي وتعزيز اللغة المشتركة ونقاط التوافق بين الأطراف بشأن بعض القضايا، أمر ضروري وحيوي للتوصل إلى سلام دائم يلبي مطالب وطموحات تلك الأطراف، ويحقق استقرار أوكرانيا وسيادتها على أراضيها.

ويثمّن الأردن كافة الجهود التي تقوم بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في شرق أوكرانيا، ويؤكد على الدور المحوري الذي تقوم به لمراقبة الحدود ووقف إطلاق النار وتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية. وندعو كافة الأطراف إلى تسهيل عمل المنظمة وتمكينها من الوصول إلى جميع المناطق المتأثرة، وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين. كما نؤكد هنا على ضرورة تحييد المدنيين والمشردين بشكل خاص عن الاختلافات السياسية والمواجهات، وتوفير الخدمات

الاجتماعية والإنسانية الضرورية لتأمين أساسيات الحياة لهم. كما نثني على الدور الهام الذي ستساهم به المنظمة للتحضير للانتخابات المحلية التي نأمل أن تعقد في شرق أوكرانيا في وقت قريب وفقا لما نصّت عليه اتفاقات مينسك.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان، والسيد هاغ على إحاطاتيهما الإعلاميتين اليوم. ومن المهم أن نشير إلى العناصر الإيجابية الواردة فيهما، خاصة أن وقف إطلاق النار كان ساريا عموما وإن لم يكن مثاليا وحدثت انتهاكات متكررة أثناءه.

لكن، وكما أبلغا المجلس أيضا، فإن هناك مشاكل خطيرة في الميدان.

وكل يوم، يُقتل المواطنون الأوكرانيون، وتُحاصر المدن الأوكرانية، وما زال الاقتصاد الأوكراني يعاني، وكل ذلك نتيجة لاستمرار عدوان القوات الانفصالية، مدعومة من روسيا وفي انتهاك لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

وكما ذكرانا بذلك السيد فيلتمان والسيد هاغ، فإن الشعب الأوكراني يتكبد خسائر فادحة. ولأوكرانيا الآن الشرف المشبوه المتمثل في أنها من بين البلدان العشرة الأوائل من حيث عدد الأشخاص المشردين داخليا، والأسوأ هو أن إمدادات الإغاثة الإنسانية لا تصل إليها. ونؤيد بقوة دعوة السيد فليتمان حكومة أوكرانيا والقوات الانفصالية إلى رفع القيود المفروضة على وصول إمدادات الإغاثة الإنسانية.

وفي شباط/فبراير، اتخذ المجلس القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، الذي يؤيد مجموعة تدابير مينسك ويدعو الأطراف إلى تنفيذها تنفيذا كاملا، بما في ذلك وقف إطلاق النار الفوري والشامل وسحب الأسلحة الثقيلة. وكما قيل لنا، فإن تنفيذ هذه الالتزامات يظل ناقصا في أحسن الأحوال. وفي أسوأ الأحوال، تم تجاهل تلك الالتزامات، ونرى أن للتدقيق المستمر من جانب المجلس أهمية حاسمة.

وقد نصت مجموعة التدابير على أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ستؤيد عملية استعادة السلام، بما في ذلك عن طريق رصد الامتثال والتحقق منه. غير أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تواجه عقبة رئيسية في الاضطلاع بهذا الدور بسبب عدم قدرتها على الوصول إلى المناطق النزاع. فالمراقبون يُمنعون من أداء عملهم بسبب المخاطر الأمنية المرتبطة بانتهاكات وقف إطلاق النار أو بسبب القيود المفروضة عليهم.

ولا بد لجميع الأطراف أن تكفل لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إمكانية الوصول إلى مناطق النزاع على النحو اللازم للوفاء بدورها المتوخى لها في مجموعة تدابير مينسك. وندعو روسيا إلى استخدام نفوذها على الانفصاليين لكفالة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في مينسك، وتمكين مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أداء عملهم في المناطق الخاضعة لسيطرة الانفصاليين.

فالعمل الهام الذي يقوم به مراقبو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عين المكان صعب وخطير في كثير من الأحيان. ونحن نشيد بهم، لكن يجب الاستمرار في حماية سلامتهم وأمنهم.

ولا تزال نيوزيلندا تشعر ببالغ القلق إزاء الحالة في شرقي أوكرانيا. وندين العنف الذي شهدناه هذا الأسبوع في مارنيكا، مؤكدين مجددا على الدعوة إلى ضبط النفس التي أطلقها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويجب سحب الأسلحة الثقيلة من خط التماس ويجب احترام وقف حقيقي لإطلاق النار. فتكاليف النزاع في أوكرانيا آخذة في الازدياد. ولا بد من التوصل إلى حل دائم. وستكون المشاركة الحقيقية في العملية السياسية المحددة في اتفاقات

مينسك، لا سيما فريق الاتصال الثلاثي وأفرقته العاملة، حاسمة لاستعادة السلام وإنهاء المعاناة.

وعلى النحو المفصل في التقرير الأخير لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، فإن الشعب الأوكراني لا يزال عرضة للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. وما لم تنفذ مجموعة التدابير، بما في ذلك وقف إطلاق النار الشامل، فإن أكبر الخاسرين سيكونون، كما هو الحال دائما، هم أبناء شعب أوكرانيا. وستتمثل الخسارة الأخرى في التاريخ الطويل لعلاقة الصداقة بين روسيا وأوكرانيا. ولا يمكن أن يعود ذلك بالنفع على أي بلد منهما.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر وكيل الأمين العام السيد فيلتمان، ونائب رئيس بعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، السيد ألكسندر هاغ، على إحاطتيهما الإعلاميتين بشأن آخر المستجدات في الحالة في أوكرانيا.

ونشعر بقلق بالغ إزاء تطور الأحداث الناشئة في شرقي أوكرانيا. إن وقف إطلاق النار الذي تم التوسط للتوصل إليه في مينسك سار على نحو عام بالرغم من الصعوبات المتعلقة بالانتهاكات المحلية لوقف إطلاق النار، واستمرار تردي الحالة الإنسانية، وازدياد عدد الأشخاص المشردين، وعمليات القتل المستمرة، على النحو المفصل في التقرير الأخير للمفوضية السامية لحقوق الإنسان. غير أن العمليات العسكرية الواسعة النطاق التي وقعت في الأيام القليلة الماضية تمثل انتكاسة حقيقية لما كان لدينا من آمال في توطيد وقف إطلاق النار كخطوة في سبيل إحراز تقدم ملموس صوب تحقيق السلام المستدام في أوكرانيا.

وكما ذكرنا في مناسبات سابقة عندما عرضت هذه المسألة على مجلس الأمن، فإننا نؤكد مجددا اعترافنا بحق أوكرانيا غير القابل للتصرف في استقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية، وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. كما نؤكد من جديد معارضتنا الرئيسية للتهديدات أو استخدام القوة كوسيلة لحل المنازعات فيما بين الدول.

وبالتالي فإننا ندعو، وفي الختام، إلى الوقف الفوري لأعمال القتال ونحث الطرفين على العودة إلى طاولة المفاوضات في إطار فريق الاتصال الثلاثي. وندعو إلى سحب الأسلحة الثقيلة والعودة على نحو كامل إلى أحكام مجموعة تدابير مينسك. كما نطالب بتمكين بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من الوصول ليتسنى لها رصد امتثال الأطراف التام لاتفاقات مينسك والتحقق منه. لقد تم سفك الكثير من الدماء، والشعب الأوكراني قاسى بالفعل معاناة إنسانية لا مبرر لها. ونحث على الاحترام الصارم للالتزامات الدولية المتفق عليها في مينسك وكفالة الضمانات الدولية بالسماح لشعب أوكرانيا بالعيش في سلام وحرية وأمن.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): يود وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية أن يشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الإحاطة الإعلامية بشأن أوكرانيا. ونرحب أيضا بوكيل الأمين العام جيفري فيلتمان والسيد ألكسندر هاغ، نائب رئيس بعثة الرصد في أوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على ما قدماه لنا من معلومات.

ويعرب بلدنا عن قلقه إزاء التصعيد الأخير في النزاع المسلح نتيجة للقتال في مارينكا ومدن أخرى غرب دونيتسك، وهي الحوادث التي تسببت في خسائر بشرية وإصابات. وتدعو فنزويلا الأطراف إلى تعزيز حل سلمي لهذه الأزمة عن طريق التفاوض. كما نحثها على احترام القانون الإنساني الدولي، لا سيما الالتزام بكفالة حماية المدنيين.

ونود أن نشدد على التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، دعما للقرار الذي توصل إليه مفاوضو

أوكرانيا وروسيا وفرنسا وألمانيا في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٥ في مينسك. ويجب علينا أن نواصل الجهود بغية التوصل إلى حل سياسي ودبلوماسي للأزمة الأوكرانية، تلتزم فيه الأطراف بالعمل من أجل تحقيق السلام الراسخ والدائم. وهكذا، لا يزال إنهاء الأعمال القتالية هدفا نهائيا لا يمكن تأجيله. ينبغي التحقيق في أي حادث على نحو مستقل استنادا إلى أدلة موثوقة ينبغي أن تؤدي إلى اعتماد التدابير التي تلبي تطلعات السكان المتضررين من النزاع إلى السلام والاستقرار.

وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على الأطراف أن تواصل إبداء حسن النية من أجل التوصل إلى اتفاق مشترك. وفي هذا الصدد، فإن وساطة وجهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا جديرة بدعم المجلس، وينبغي لجميع الأطراف أن تيسر عملها. ويجب علينا أن نفي بالاتفاقات التي تم التوصل إليها في مينسك بغية معالجة الأسباب الكامنة لهذا النزاع واحترام الحقوق السياسية والإنسانية لجميع الذين يعيشون في ذلك الإقليم، بصرف النظر عن أصلهم الإثني. ونشجع على تنفيذ أحكام الاتفاق مينسك التي يجري تنفيذها من قبل فريق الاتصال الثلاثي. وفي ذلك الصدد، أُبلغنا في ٦ أيار/مايو بإنشاء أربعة أفرقة عاملة مكلفة بمجالات الأمن، والشؤون السياسية، والأشخاص المشردين داخليا واللاجئين، والمساعدة الإنسانية، فضلا عن المسائل الاقتصادية وإعادة التأهيل.

ويجب على الأطراف المضي قدما نحو تهيئة الظروف المواتية لمواصلة الحوار، بدعم من المجتمع الدولي. وذلك هو السبيل الوحيد للاستجابة لشواغل جميع الأطراف بغية إيجاد حل لهذا النزاع. لا يمكننا أن نسمح بأن تسود بيئة دعائية تحرض على المواجهة والكراهية العرقية، أو آلاف الاتهامات التي لا تجدي شيئا سوى أنها تسهم في تأجيج النزاع ومفاقمة الحالة، وهي جميعا عناصر تحول دون تنفيذ اتفاق مينسك.

وتشدد فنزويلا على ضرورة التحلي بروح ضبط النفس للحيلولة دون تأثر الحوار بالإجراءات الانفرادية التي من شأنها أن تعرض للخطر عملية السلام.

وفي هذا الصدد، يرفض بلدي تطبيق الجزاءات القسرية أحادية الجانب، التي تنتهك القانون الدولي وتقوض الثقة الضرورية بين الطرفين.

وأخيرا، نكرر دعوتنا جميع الأطراف إلى مضاعفة جهودها في البحث عن حل سياسي عادل ودائم بما يعود بالنفع على شعوبها.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر السيد جيفري فيلتمان والسيد ألكسندر هاغ على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأود أيضا أن أشكر ماليزيا على عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن بشأن تطبيق القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، الذي التزمنا فيه بأن نتابع عن كثب الحالة في تلك المنطقة.

للأسف، شهدنا في الأيام القليلة الماضية أحداثا جعلت هذه الجلسة ضرورية. لقد استمعنا إلى مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين يتحدثان عن تدهور خطير في الحالة. وأعتقد أن الجميع هنا يتفق في الرأي أن اتفاقات مينسك هي الوسيلة الوحيدة المتاحة لنا. لقد قبل الطرفان الاتفاقات التي روجت لها فرنسا وألمانيا، وأيدها مجلس الأمن. وبالتالي، يجب أن نمنحها دعمنا الكامل وغير المشروط. غير أنه حدثت، خلال الأسابيع الماضية، انتهاكات خطيرة، واستمعنا إلى شرح مفصل للغاية للحالة في مارينكا. في النهاية، ماذا يحدث؟

ما يحدث هو أن من يتعين عليهم تحمل التبعات هم دوما السكان المدنيون. الأرقام تتكلم عن نفسها. استمعنا إلى رقم ١,٣ مليون من المشردين داخليا، و ٦٠٠٠٠٠ من المشردين حديثا في فترة زمنية قصيرة نسبيا. وحدث ذلك في بلد،

أوكرانيا، لم يكن في السابق مدرجا على قائمة البلدان التي تضم أشخاصا مشردين داخليا ولكنه اليوم للأسف ضمن أعلى ١٠ بلدان. إن الحالة مأساوية في دونباس، وهناك صعوبات كبيرة في الوصول الإنساني بالنسبة للأفراد والإمدادات. لم تكن الاستجابة الإنسانية من المجتمع الدولي كافية.

وبالتالي، تدعو إسبانيا من جديد إلى وقف إطلاق النار فورا والسحب اللاحق والفوري للأسلحة الثقيلة. وندعو روسيا إلى ممارسة كل ما تتمتع به نفوذ وأن تطلب من الجماعات المتمردة التنفيذ الفوري والدقيق لما تم الاتفاق عليه، ومن ثم الامتثال أيضا لالتزامها بوصفها طرفا موقعا على اتفاقات مينسك. كما ندعو أوكرانيا إلى مواصلة المضي قدماً في الامتثال للالتزامات المتعهد بها في مينسك، بما في ذلك الجوانب غير العسكرية للاتفاق. وأثق أننا في الاجتماع المقبل في ١٠ حزيران/يونيه، بصيغة نورماندي، سنشهد تقدما وسنتمكن من القول بأن جلسة مجلس الأمن اليوم كانت مفيدة في تحقيق هذا الهدف.

وأود، شأن سفير نيوزيلندا، أن أشير إلى الحالة المثيرة للقلق فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة التي شهدناها. وآمل ألا يكون هناك حالة إفلات من العقاب، كما كان الحال في أجزاء أخرى من العالم.

وفيما يتعلق بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، سوف أبدي ملاحظتين موجزتين. تشعر إسبانيا بالقلق إزاء الصعوبات التي تواجهها بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الامتثال لالتزاماتها، ونود منها أن تتبادل، دون تأخير، المعلومات المطلوبة. وتؤيد إسبانيا أيضا تمديد ولاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ومن المأمول أن تتمتع بالوصول إلى منطقة أكبر إلى حد ما من الـ ١ في المائة التي أشارت إليها سفيرة ليتوانيا.

وأخيرا، فإن أي حل دائم ومستدام يشمل بالضرورة احترام سيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة العاجلة. وأشكر وكيل الأمين العام فيلتمان والسيد هاغ، نائب رئيس بعثة الرصد التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

من المقلق أن يتعين على المجلس العودة مرة أخرى إلى هذه المسألة، حيث اندلعت أعمال القتال وخرق الانفصاليون الذين تدعمهم روسيا وقف إطلاق النار المنصوص عليه في اتفاقات مينسك. كان القتال يوم الأربعاء حول مارينكا وكيفسكي تصعيدا مثيرا للقلق للعنف في شرق أوكرانيا. من الواضح من التقرير الموقعي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن هذا كان هجوما للانفصاليين على وحدات الجيش الأوكراني. لاحظت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تعبئة أسلحة ثقيلة في المناطق التي يسيطر عليها ما يسمى بجمهورية دونيتسك الشعبية. نقلت تلك الأسلحة غربا، في تجاهل تام لأحكام اتفاقات مينسك. من الواضح أن عملا من هذا النوع وبهذا الحجم مخطط له مسبقا.

لقد شهدنا من قبل سعي الانفصاليين الذين تدعمهم روسيا إلى إثارة رد أوكراني ثم تحريف ذلك - كما تحاول وسائل الإعلام الروسية مرة أخرى - إلى إدعاءات بأن الأوكرانيين هم من شن الهجوم. هذه خدع واضحة، وليس للإدعاءات الروسية وإدعاءات عملائهم الانفصاليين أي مصداقية. العالم يراقب. نحن نعرف من يدعم الانفصاليين. شهدنا أسر جنود روس في دونباس. واستمعنا إلى محاولات روسيا تقديم تفسيرات بريئة لوجودها هناك. وقد لاحظنا التعديلات التي أدخلت على قانون السرية للحكومة الروسية، الذي يحظر حاليا الإفراج عن المعلومات المتعلقة بوفاة الجنود في وقت السلم. هذا الإجراء التشريعي يوحي بأن السلطات

الروسية تريد إسكات الأسئلة المبررة التي تطرحها الأسر والصحفيون والمجتمع المدني. شهدنا الدبابات من طراز T-72 وقاذفات الصواريخ من طراز أوراغان الروسية الإمداد تعمل على التراب الأوكراني، ورأينا قوافل إمدادات لا حصر لها تتدفق عبر الحدود من روسيا. وتدعي روسيا أنها إمدادات إنسانية لكنها لا تتعاون مع الحكومة الشرعية في كييف بطريقة تتيح التحقق من هذه الادعاءات.

المأساة ونفاق الانفصاليين هي أن الأوكرانيين العاديين هم الذين يعانون. قتل أكثر من ٦ ٠٠٠ شخص، وفر أكثر من ١,٣ مليون من ديارهم. ونأمل أن يتمكن السيد سيمونوفيتش، المفوضية السامية، في وقت لاحق هذا الشهر من تقديم إحاطة إلى المجلس بشأن تقريره الأخير عن الحالة المزرية لحقوق الإنسان في شرق أوكرانيا. والآن هناك ثلاثة أمور يتعين أن تحدث للحيلولة دون مزيد من التصعيد.

أولا، يجب أن تسحب روسيا فورا قواتها العسكرية من أوكرانيا وأن توقف تدفقات الأسلحة إلى الانفصاليين وتبذل كل جهد ممكن للتوصل إلى حل سياسي لهذه الأزمة. ويشمل ذلك الإفراج الفوري عن ناديا سافتشينكو، المحتجزة بصورة غير قانونية منذ سنة تقريبا.

ثانيا، نحث روسيا على استخدام ما لها من تأثير كبير على الانفصاليين لوقف أعمالهم الاستفزازية والوفاء بالتزامهم بتنفيذ اتفاقات مينسك على نحو كامل. إن قوات الانفصاليين من صنع روسيا؛ إنهم أداة روسيا. ولدى روسيا القدرة والنفوذ للسيطرة على قوات الانفصاليين. عليها ممارسة ذلك التأثير لضمان الامتثال لاتفاقات مينسك. إن لم تكن على استعداد للقيام بذلك، فعلى المجلس أن يكون واضحا في إدانته.

وثالثا، من الأهمية بمكان أن يشارك جميع الأطراف بجدية في العملية وأن تنفذ اتفاقات مينسك. تشكل مجموعة الاتصال الثلاثية والأفرقة العاملة الثلاثية آليات ضرورية لتحقيق ذلك، ومنصوص على أدوارها بوضوح في الفقرة ١٣ من اتفاق مينسك لشهر شباط/فبراير. ونحن بحاجة إلى انخراط جميع الأطراف، الروس والأوكرانيين، في هذه الأفرقة بطريقة حقيقية وبناءة. شعرنا بالانزعاج عندما علمنا أن الفريق العامل الاقتصادي لم يتمكن من الاجتماع في وقت سابق هذا الأسبوع لأن أحد المشاركين الروس لم يحضر وأن المشاركين الروس والانفصاليين غادروا اجتماعا لمجموعة الاتصال الثلاثية.

لقد أوضح الاتحاد الأوروبي أن مدة الجزاءات المفروضة على الاتحاد الروسي ترتبط بشكل مباشر بالتنفيذ التام لاتفاقات مينسك، وأوضح هذا المجلس من خلال القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) أننا أيضا نتوقع الامتثال الكامل لاتفاقات مينسك. بالتالي ليس هناك حل عسكري. اتفاقات مينسك هي السبيل الوحيد ليتسنى استعادة الاستقرار في شرق أوكرانيا. علينا جميعا أن نجدد الالتزام بتنفيذها واحترام سيادة أوكرانيا واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

وعلينا ألا ننسى أن الأزمة بدأت بضم روسيا للقرم بصورة غير شرعية. وبعد مرور أكثر من عام على ذلك الضم غير القانوني، لا يمكننا أن نغفل عما هو على المحك في شرق أوكرانيا. فالعودة إلى العنف والصراع ستكون ذات تكلفة بشرية مروعة بالنسبة لجميع الأطراف، وستمثل اعتداء آخر على النظام الدولي القائم على القواعد الذي نشترك فيه ونقدره منذ ٧٠ عاما. ونحن جميعا نعتمد على ذلك النظام المكرس في ميثاق الأمم المتحدة. وأي تصعيد في أوكرانيا من شأنه أن يشكك في التزام روسيا بتلك المبادئ.

إن علاقاتنا مع الاتحاد الروسي تتجاوز كثيرا حدود أوكرانيا، ولكن من أجل تعزيز التعاون والثقة الذي نصبو إليه، يجب أن تقوم تلك العلاقات على الصدق والاحترام المتبادل والحوار. وإلى أن تتمكن روسيا من إثبات ذلك الالتزام في

أوكرانيا، يتعين على المجلس مواصلة انخراطه بنشاط في الإشراف على التنفيذ الكامل والحسن التوقيت للقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥).

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان والسيد هاغ على إحاطتيهما الإعلاميتين. في شباط/فبراير، توصل قادة روسيا وفرنسا وألمانيا وأوكرانيا إلى توافق هام في الآراء في مينسك بشأن تسوية الأزمة الأوكرانية سياسيا. واتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) الذي أيد نتائج مجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك التي توصلت إليها الأطراف المعنية، وهو القرار الذي أظهر الدعم للتوصل إلى تسوية سياسية للأزمة الأوكرانية. وبعد اتخاذ المجلس للقرار، أُحرز تقدم في مجالات من قبيل وقف إطلاق النار وسحب الأسلحة الثقيلة وإنشاء الأفرقة العاملة، على النحو المبين في مجموعة تدابير مينسك.

وقد ظلت الحالة العامة في شرق أوكرانيا مستقرة لبعض الوقت وتم الالتزام بوقف إطلاق النار إلى حد كبير. وتدهورت الحالة في شرق أوكرانيا من جديد مؤخرا. وتدعو الصين الأطراف المعنية إلى الحفاظ على الهدوء وممارسة ضبط النفس وتوطيد وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بشق الأنفس والمضي قدما في إيجاد تسوية سياسية للأزمة في أوكرانيا من أجل تحقيق السلام والهدوء في أوكرانيا قريبا. وينبغي للمجتمع الدولي بذل جهود مشتركة في هذا الاتجاه. كما ينبغي أن يكون لمناقشات المجلس دور بناء في هذا الصدد.

ما فتئت الصين تحترم سيادة جميع البلدان وسلامتها الإقليمية، بما في ذلك أوكرانيا، وهي تؤمن بأن الحوار والتشاور هما الحل الوحيد للمسألة الأوكرانية. وتدعو الصين جميع الأطراف المعنية إلى بذل جهود مشتركة لإيجاد حل سياسي شامل ومتوازن ودائم في أقرب وقت ممكن من أجل تحقيق السلام والهدوء والاستقرار والتنمية في أوكرانيا والمنطقة ككل. وستواصل الصين الاضطلاع بدور بنّاء من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للمسألة الأوكرانية.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نشكر السيد جيفري فيلتمان والسيد ألكسندر هاغ على إحاطتيهما الإعلاميتين بشأن الحالة في أوكرانيا.

ونؤكد مجددا دعمنا للخطوات المستمرة التي يتخذها الأمين العام والأمم المتحدة لوضع حد للحالة في أوكرانيا، ونحن نؤيد العمل الحيوي الذي تضطلع بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في التوسط في النزاع وتنفيذ اتفاقات مينسك. ونعرب عن قلقنا العميق إزاء تصاعد العنف مؤخرا في أوكرانيا. وكما ذكرنا في مناسبات عديدة، نعتقد أن الامتثال الكامل لوقف إطلاق النار ،الذي ترصده وتتحقق منه بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في إطار أحكام اتفاقات مينسك، والحوار بين الأطراف هما السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم.

وإننا نؤكد على أهمية تعزيز سيادة القانون والالتزام باحترام سيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٨ والقانون الدولي. كما أكدنا في مناسبات عديدة على أهمية التقيد بتلك المبادئ، التي نعتبرها لا غنى عنها. ونأسف لتدهور الحالة الأمنية وما يترتب عليه من آثار خطيرة على السكان المدنيين الذين لا يزالون يعانون من انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان. ونحث الأطراف على احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الاحترام الكامل لحقوق الأقليات، وندعو إلى تقديم مرتكبي هذه الانتهاكات إلى العدالة. ونشير إلى أن المساءلة تمثل أيضا سبيلا لتنفيذ اتفاقات مينسك.

إن تعقد الأزمة في شرق أوكرانيا ليس قاصرا على المجال الأمني. فهناك أكثر من ٥ ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة

الإنسانية، فيما يواصل عدد المشردين داخليا والأشخاص من طالبي اللجوء الازدياد، مما يجعل من الملح التصدي لهذه المشكلة. ومن المهم بشكل حاسم أيضا ضمان وصول المساعدات الإنسانية بسرعة ودون عوائق إلى السكان المتضررين. ويجب على جميع الأطراف أن تحترم القانون الدولي الإنساني. وينبغي للمجتمع الدولي المساعدة في تخفيف حدة الأزمة. ونناشد الجهات المانحة المساهمة في خطة الاستجابة الإنسانية الخاصة بأوكرانيا لعام ٢٠١٥، والتي لم يتسن حتى الآن تمويلها سوى بنسبة ٢٩ في المائة.

إننا نقف أمام منعطف دقيق يتحتم فيه على المجلس التأكيد من جديد على رسالته إلى الأطراف بشأن أهمية تهيئة الظروف المواتية للتنفيذ الفعال لاتفاقات مينسك. وتكشف حقائق الواقع عن أن المخاوف إزاء المخاطر المحدقة بالإنفاذ الفعال على قدر من الوجاهة في سياق التوترات الهيكلية. والحوار السياسي في إطار اتفاقات مينسك هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يساعد في التغلب على دورات العنف الخطيرة هذه.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والسيد ألكسندر هاغ، نائب رئيس بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الموفدة إلى أوكرانيا، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

تشعر تشاد بقلق عميق إزاء استئناف المواجهات العنيفة بين الجيش والجماعات الانفصالية في منطقة مارينكا الواقعة على بعد ٣٠ كيلومترا تقريبا من دونيتسك في ٣ حزيران/يونيه. وقد أدى القتال الذي تُستخدم فيه المدفعية الثقيلة، بما في ذلك منصات إطلاق صواريخ غراد والمدافع، إلى سقوط عدد الكبير من الضحايا على الجانبين. وتدين تشاد بقوة تجدد العنف الذي يشكل انتهاكا لاتفاقات مينسك التي أدت إلى إبرام وقف لإطلاق النار وكان يُنتظر أن تفتح الطريق نحو التوصل إلى تسوية شاملة للصراع من خلال الحوار. ومنذ ١٢ شباط/فبراير، يجري الإبلاغ عن عمليات توغل بصورة يومية، مما يدل على أن وقف إطلاق النار أدى فحسب إلى تخفيف حدة القتال وإلى جعل المعارك محصورة في بعض المناطق المحيطة بدونيتسك ولوغانسك. ومع ذلك، فإن زيادة التوترات في الأيام الأخيرة في منطقة الصراع تثير مخاوف من التداعيات الخطيرة للتصعيد والذي يمكن أن يزج بأوكرانيا في أتون حرب أهلية على نطاق أوسع، مما يقوض بشكل خطير تنفيذ اتفاقات مينسك.

وتشاد مقتنعة بأن حل الحالة الأوكرانية هو حل سياسي يعتمد إلى حد كبير على تصميم الأطراف المعنية على الالتزام بعملية تفاوض حقيقية من أجل التوصل إلى سلام مستدام. وفي هذا الصدد، نكرر مناشدتنا للأطراف بالعودة إلى الهدوء وضبط النفس من أجل تجنب اندلاع دوامة جديدة من العنف وباستئناف التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك.

إن التكلفة البشرية للأزمة الأوكرانية باهظة جدا. فقد قتل أكثر من ٦ ٥٠٠ شخص وجُرح ١١ ٠٠٠ وأصبح أكثر من مليون شخص في عداد المشردين داخليا.

ولذلك تحث تشاد جميع الأطراف على سلوك طريق الحوار المباشر والشامل بهدف التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة.

وفي الختام، نحث البلدان والمنظمات التي لها أي تأثير على الطرفين على عدم ادخار أي جهد لجعلها تلتزم بقوة بالسعي إلى إيجاد حل سياسي دائم للأزمة مع احترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية ووحدتها، تمشياً مع ميثاق الأمم المتحدة.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد فيلتمان، وكيل الأمين العام، والسيد هاغ، نائب

رئيس بعثة الرصد التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على الإحاطتين الإعلاميتين النيرتين جداً.

إن التصعيد الأخير للقتال في شرق أوكرانيا مزعج للغاية، كما سمعنا جميعاً من أعضاء المجلس هذا الصباح. وتؤكّد التقارير عن هجوم واسع النطاق من جانب الانفصاليين في مارينكا في ٤ حزيران/يونيه، والذي أسفر عن مقتل أكثر من ٢٠ شخصاً، على هشاشة الحالة. وثمة خطر من انهيار تام لوقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في شباط/فبراير ٢٠١٥ إذا استمرت الانتهاكات المتواصلة بلا هوادة. ونحث كلا الطرفين على اتخاذ خطوات مدروسة وملموسة لوقف التصعيد. ونحن متفقون جميعاً على أن ركيزة وقف التصعيد هي اتفاق مينسك. وقد كان الغرض منه في الواقع هو تحقيق استقرار الحالة. وبالتالي، فمن الأهمية بمكان أن يتصرف الطرفان وفقاً لالتزاماتهما بموجب اتفاق مينسك.

فهل من داع لأن نؤكد مجدداً في هذه المرحلة، في المجلس، بأن الحلّ العسكري لهذه الأزمة لا يمكن تحقيقه؟ نود أن نشجع كلا الجانبين على العمل بجد والتحرك بعزم نحو التوصل إلى تسوية سياسية عن طريق التفاوض، استنادا إلى العدالة والسلام باعتبارهما المبدئين التوجيهيين. ونود أن نرى حلاً للنزاع على نحو يأخذ في الاعتبار شواغل الانفصاليين مع احترام السلامة الإقليمية لأوكرانيا واستقلالها وسيادتها دون تحفّظ.

ونود أن نشيد هذا الصباح بقيادة بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبموظفيها لجهودهم التي لا تعرف الكلل في رصد وقف إطلاق النار. لقد مكنتنا المعلومات المستكلمة التي تقدمها البعثة بانتظام إلى وسائط الإعلام من أن نتابع عن كثب ليس إنجازاتها فحسب، بل أيضاً التحديات التي تواجهها. ونشجع الأطراف وجميع أصحاب المصلحة على مواصلة تعاونهم الكامل مع البعثة لتيسير دورها الأساسي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل ماليزيا.

أود أن أنضم إلى زملائي في الإعراب عن تقديرنا للسيد جيفري فيلتمان والسيد ألكسندر هاغ على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين.

تشعر ماليزيا بجزع كبير إزاء التصعيد الأخير للقتال في شرقي أوكرانيا. وقد سمعنا من مقدمي الإحاطات الإعلامية عن خطورة الحالة مؤخراً، وهي الأسوأ منذ التوقيع على اتفاق مينسك في شباط/فبراير ٢٠١٥. وإننا ننضم إلى أعضاء المجلس الآخرين في حث جميع الأطراف بقوة على الامتثال الكامل لأحكام اتفاق مينسك، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥). وندعو أيضاً الأطراف إلى التعاون تعاوناً كاملاً مع بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بغية تمكينها من تنفيذ ولايتها على النحو المنصوص عليه في اتفاق مينسك.

وترحب ماليزيا بالتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ اتفاق مينسك. وقد تم احترام وقف إطلاق النار بشكل عام حتى وقت قريب جداً، على الرغم من الحوادث المنخفضة الحدّة والقتال المتقطع. ونشير إلى أن كلا الجانبين سحبا الأسلحة الثقيلة في الأشهر الأولى بعد توقيع اتفاق مينسك.

ونرحب بإنشاء أربعة أفرقة عاملة في إطار فريق الاتصال الثلاثي ونشيد بها، وهي تركز على المسائل السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية.

وبما أن الشيء بالشيء يذكر، أود أن أسلط الضوء على أن التحسن الكلّي في الحالة الأمنية بين آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٥ بسبب وقف إطلاق النار قد سمح بعودة الفريق

الدولي، بمنفي ذلك الموظفون الماليزيون، لاستكمال مهمة الاسترداد المتعلقة برحلة خطوط ماليزيا الجوية MH-17. ونأسف لأن دخول موقع التحطّم تطلّب من فريق الاسترداد الماليزي ما يقرب من سنة بعد إسقاط الطائرة بسبب القتال الدائر في شرق أوكرانيا. وبما أن فريقنا تمكّن مؤخراً من جمع المزيد من رفات ضحايا الرحلة MH-17 وممتلكاتهم، فقد كان ذلك لنا بمثابة تذكرة مؤلمة للتكلفة الإنسانية المأساوية للتراع في أوكرانيا.

وكما سمعنا من مقدمي الإحاطات الإعلامية، فأياً كان التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق مينسك، فهو لا يزال بعيداً عن كونه لا رجعة فيه. وعلى الرغم من مطالبات كلا الجانبين بسحب الأسلحة الثقيلة، ما زلنا نشعر بالقلق من رصد البعثة لتحركات للأسلحة أو وجودها في انتهاك لاتفاق مينسك. كما أن عمليات التفتيش التي تقوم بها البعثة في مناطق الاحتفاظ بالأسلحة الثقيلة وجدت أن بعض الأسلحة مفقودة أو أن مكان وجودها مجهول.

وبحدوث الاشتباكات الأخيرة في مارينكا، هنالك خطر حقيقي من نقض اتفاق مينسك. ويتحمّل السكان المدنيون بلا شك، ولا سيما الأطفال، العبء الأكبر من تصعيد الحالة. ومما يدمي القلب أنه اعتباراً من ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥، شُرّد داخلياً ما يزيد على ٠٠٠ ١٦٠ طفل في شرقي أوكرانيا، وقتل ٦٨ وجرح نحو ٢٠٠. وما زال الأطفال يعيشون مع أسرهم في المخابئ الواقية من القنابل وهم مشردون داخلياً ومحرومون من الحاجات الأساسية مثل المياه والرعاية الصحية.

ونود تذكير جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين. ونحث أيضاً جميع الأطراف على السماح بالوصول الآمن وغير المقيد للمساعدات الإنسانية إلى المحتاجين.

ويجب على أطراف التراع الرجوع خطوة إلى الوراء مبتعدين عن العنف المتصاعد في أوكرانيا وتجديد التزامهم بالتنفيذ الكامل لاتفاق مينسك. ونؤكد من جديد التزامنا بإيجاد حل سلمي للتراع في أوكرانيا يقوم على أسس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك احترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. ونناشد الأطراف المتصارعة ألا تضيع فرصة إحلال السلام مرة أخرى.

وأستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل أوكرانيا.

السيد سيرغييف (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لشهر حزيران/يونيه.

ومن الأهمية البالغة عقد مجلس الأمن لجلسة عن الحالة الراهنة في أوكرانيا والمناطق المحيطة بها. وأود أن أعرب عن امتناننا لمقدمي الإحاطتين الإعلاميتين، السيد جيفري فيلتمان والسيد ألكسندر هاغ، على رسالتيهما الهامتين بشأن الحالة الراهنة على أرض الواقع والتدابير التي اتخذتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لرصد تنفيذ اتفاقات مينسك.

وأود أن أعرب عن امتناني لجميع أعضاء المجلس على تفانيهم في تنفيذ اتفاقات مينسك. وأشكرهم على تضامنهم.

وقبل يومين، استمعنا باهتمام إلى المحاضرة التي قدمها الوفد الروسي بشأن الأخطاء التي ترتكبها أوكرانيا. وأود أن أبدأ بتذكير السلطات الروسية بأن لأوكرانيا كامل الحق في الدفاع عن سلامتها الإقليمية وسيادتها، اللتين يجري الطعن فيهما باحتلال الاتحاد الروسي للقرم والعدوان على المناطق الشرقية. هذا الحق في الدفاع عن أنفسنا منصوص عليه في دستورنا وميثاق الأمم المتحدة – وبالتحديد المادة ٥١ منه –

ويشمل الحق في دعوة بلدان أخرى لمساعدتنا في الدفاع عن النفس.

ما هي المصادر القانونية لتبرير القرار الروسي بإرسال أسلحة وقوات ومرتزقة؟ ليس هناك أي مصادر. ولا يوجد أي مبرر في ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك السبب، أود أن أبدأ بتوجيه انتباه مجلس الأمن إلى الانتهاكات الخطيرة التي يرتكبها الاتحاد الروسي والإرهابيون المدعومون من روسيا لوقف إطلاق النار ولاتفاقات مينسك بوجه عام، التي أيدها صراحة القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥).

فقد شن المقاتلون في ٣ حزيران/يونيه، بدعم مباشر من القوات المسلحة الروسية النظامية، هجوما واسعا استهدف القوات الأوكرانية حول مارينكا، فضلا عن هجوم قرب شتشاستيا. وشارك زهاء ١ ٠٠٠ شخص، بما في ذلك كوادر عسكرية نظامية روسية، و ٣٠ دبابة في الهجوم بالقرب من مارينكا. وقُصفت القوات الأوكرانية ٨٢ مرة، منها ١١ مرة بنظام صواريخ غراد. وكان إطلاق نيران المدفعية منسقا باحتراف، الأمر الذي يشهد أيضا على وجود أطقم مدفعية نظامية روسية.

وكان الغرض من هذه الهجمات اختبار القدرات الدفاعية للقوات الأوكرانية وقدراتها على الرد، والاستيلاء على الأراضي والهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية الحيوية – خزان مياه كارلوفسكي ومحطتا توليد الطاقة في كوراخوف وشتشاستيا ومركز السكك الحديدية في فولنوفاخا. ولو تمكن المعتدون من الاستيلاء على مارينكا، لكانوا قد استطاعوا السيطرة على مواقع يمكنهم منها فرض حصار اقتصادي على ماريوبول ومحاصرة القوات الأوكرانية في أفدييفكا وبالقرب من مطار دونتيسك، مما يمكنهم من شن هجوم أكبر على طول خط المواجهة. وصدت القوات الأوكرانية لمكافحة الإرهاب هذه الاعتداءات. ولكن لقي خمسة جنود مصرعهم في القتال، أربعة منهم في مارينكا، وأصيب ٣٨. وعلاوة على ذلك، وردت أنباء عن مقتل ثلاثة مدنيين.

وفي غضون ذلك، وبعد فشل هجوم ٣ حزيران/يونيه، واصل الإرهابيون المدعومون من روسيا شن الهجمات ليلا. ففي اتجاه ماريوبول، قصف الإرهابيون شيروكيني بالمدفعية ومدافع الهاون وقاذفات القنابل اليدوية والأسلحة الصغيرة. وفي اتجاه لوغانسك، هاجم المقاتلون دونيتسك ونوفوتوشكيفسكي وستانيتسيا لوغانسكا وكريمسك. وفي اتجاه أرتيميفسك، قصف الإرهابيون زولوتي بقاذفات القنابل اليدوية ولينينسكي بالأسلحة الصغيرة. وفي اتجاه دونيتسك، هاجم الإرهابيون بيسكي بمدافع الهاون ونوفوترويتسك بقاذفات القنابل اليدوية.

لقد انتهكت روسيا وأعوانها في دونباس مرارا اتفاقات مينسك المبرمة في ٥ و ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وكذلك في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٥. وكان الهجوم قرب مارينكا الهجوم الواسع النطاق الثاني بعد الاعتداء السافر على ديبالتسيفو في شباط/فبراير. وأعقب مباشرة محاولة روسيا عرقلة اجتماع فريق الاتصال الثلاثي وأفرقته الفرعية المواضيعية في مينسك في ٢ حزيران/يونيه. ونحن على ثقة بأن الاتحاد الروسي خطط مسبقا للهجوم الواسع والمُركز حول مارينكا، والاستنتاجات التي خلصت إليها بعثة الرصد الخاصة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تثبت ذلك. وبصفة خاصة،

> ”بين الساعة ٢٢/٣٠ يوم ٢ حزيران/يونيه والساعة ٠٥/٣٠ يوم ٣ حزيران/يونيه رصدت البعثة نقل كمية كبيرة من الأسلحة الثقيلة في ما يسمى بجمهورية دونيتسك الشعبية ... في الاتجاه الغربي نحو خط التماس، بالقرب من مارينكا، قبل وأثناء القتال“.

ورصدت البعثة وتتبعت، من بين جملة أمور أخرى، تحرك مركبات مدرعة، بما في ذلك دبابات قتال وقطع مدفعية

ثقيلة وشاحنات عسكرية وغير ذلك. ومن الجدير بالذكر أن البعثة بذلت عدة محاولات للاتصال بالقادة الرفيعي المستوى لما يسمى بجمهورية دونيتسك الشعبية من أجل تيسير التوصل إلى وقف القتال حول مارينكا، ولكن دون جدوى. فلم يرد ما يُسمون بالقادة على البعثة.

وما فتئت أوكرانيا، وبحسن نية، تلتزم باتفاقات مينسك بالكامل وحاولت استخدام كل السبل الدبلوماسية الممكنة لردع التصعيد. وبفضل الدفاع الفعال للجيش الأوكراني، تجنبت أوكرانيا موجه جديدة من تصاعد حدة النزاع في دونباس وأحبطت محاولات الكرملين لتقويض أحكام القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) واتفاقات مينسك على السواء بتوجيه الاتهامات إلى الجانب الأوكراني. وأود أن أؤكد على أننا أبلغنا على وجه السرعة بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بأن الأسلحة الثقيلة للقوات المسلحة الأوكرانية ستُعاد إلى خط التماس من أجل التعامل مع التهديد الحقيقي الذي يشكله القتال في مارينكا وللدفاع عن المدنيين الذين يعيشون في المناطق المحلية.

وأوضحت الخطوات الاستفزازية التي اتخذها الجانب الروسي مؤخرا نوايا روسيا لتصعيد النزاع وتعطيل عملية مينسك. والاعتداءات الأخيرة هي محاولة من الجانب الروسي لممارسة ضغط عسكري على الجهات الفاعلة الدولية عشية مناسبات دولية هامة. وتتمثل مهمة مجلس الأمن في منع المعتدي من اتخاذ المزيد من الإجراءات المدمرة في هذا الاتجاه. وعلينا أن نستخدم جميع السبل السياسية والدبلوماسية الممكنة في هذا الصدد.

إن بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ليست الجهة الوحيدة التي تشهد باستمرار على تدهور الحالة على أرض الواقع. فقبل بضعة أيام، نشرت مفوضية حقوق الإنسان تقريرها العاشر عن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا. ومن الأهمية بمكان أن التقرير يبرز بوضوح مسؤولية الاتحاد الروسي عن تدهور الحالة في بعض الأماكن في منطقتي دونيتسك ولوغانسك في أوكرانيا. ويحيط التقرير علما بصفة خاصة بإرسال الاتحاد الروسي لأنواع حديثة من الأسلحة الثقيلة والمرتزقة ويؤكد على نطاق واسع أن المقاتلين ارتكبوا، بدعم من روسيا، جرائم وانتهاكات لحقوق الإنسان. وتتناول الوثيقة أيضا حالة حقوق الإنسان المتردية في القرم المحتل مؤقتاً. وتشير المفوضية إلى أن ما يسمى بسلطات القرم تواصل تقييد حقوق الأوكرانيين العرقيين وتتار القرم.

أود أن أعود من حيث بدأت. فمع الأخذ في الاعتبار الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها روسيا لأحكام القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، أرجو من أعضاء مجلس الأمن الرد على وجه السرعة على تلك الاستفزازات والانتهاكات وبذل كل الجهود الرامية إلى تشجيع إيجاد حل سلمي للنزاع. وقد سبق وأعلن المجتمع الدولي أن شن هجوم ماريبول سيكون خطا أحمر، وإذا تجاوزته روسيا، فإن من شأن ذلك أن يسفر عن رد فوري وحازم. وفي ضوء الأحداث التي وقعت في ٣ حزيران/يونيه، ينبغي تطبيق النهج نفسه على حالة مارينكا.

في الوقت نفسه، نحث الاتحاد الروسي ووكلاءه على البدء فورا في الوفاء بالتزاماتهم بموجب اتفاقات مينسك وأحكام القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥). ونطالب روسيا بسحب قواتها المسلحة من أوكرانيا ووقف تعزيز المنظمات الإرهابية بالأفراد والأسلحة ووقف الأعمال الاستفزازية والمزعزعة للاستقرار في أوكرانيا وإطلاق سراح جميع الرهائن. كما يجب على روسيا إنهاء احتلالها القرم، الذي لا يزال يشكل جزءا لا يتجزأ من أوكرانيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إنني لن أدخل في نقاش مع الزميل الأوكراني حول ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي أو القانون الدولي الإنساني في هذا المقام، إذ أن السلطات في كييف تنتهك الكثير جدا من أحكام تلك الصكوك بدعوى ما يسمى مكافحة الإرهاب ولكن ما تقوم به هو في الواقع عمليات عقابية في شرق أوكرانيا.

وأود أن أدلي ببعض الملاحظات فيما يتعلق بالبيان التي أدلت به ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية. فقد طرحت في بيانها مسألة مثيرة للعجب للغاية، وهي استفزاز السلطات في كييف جراء أعمالها العدائية المنهجية والتي دامت لأشهر ضد المدن. أليس هذا استفزازا؟ وللأسف، فإن المجلس لا يرى أن العديد من الإجراءات الأخرى التي تتخذها كييف والتي تنتهك اتفاقات مينسك وتعرقل تنفيذ الأحكام السياسية لمجموعة التدابير.

عقب الاجتماع الذي عقد في سوتشي مع الرئيس بوتين ووزير الخارجية لافروف، دعا السيد كيري كييف إلى عدم استخدام القوة. وللأسف، فإن الدعوة التي أطلقها ممثل الولايات المتحدة لم تلق آذانا صاغية. ونود أن تكون دبلوماسية الولايات المتحدة أكثر اتساقا وأن تتابع الدعوات الصادرة عن وزير خارجيتها. ولا نود أن نعتقد أن هناك طرفا في الحرب في واشنطن العاصمة، مثل ذاك الموجود في كييف.

ولا يمكننا أن نتفق مع البيان الذي أدلى به زميلنا البريطاني الذي قال إن الأزمة في أوكرانيا لم تبدأ بتوحيد القرم وروسيا. فقد بدأت الأزمة بالحملة المدعومة من الخارج للإطاحة برئيس أوكرانيا المنتخب ديمقراطيا. وتفاقمت حينما أخفقت الجهود الرامية إلى تنفيذ الاتفاق المبرم في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤. ونشط أيضا التأثير السياسي والذي أعقبه الأعمال الإرهابية التي وقعت في أوديسا في أيار/مايو ٢٠١٤ والحملة التي نشهدها الآن في منطقتي دونيتسك ولوغانسك.

أخيرا، لقد استمعنا في مناقشتنا اليوم إلى عدد من البيانات المغالية في الجدل والتي لا أساس لها من الصحة. لكن ومع ذلك، أود أن أشير إلى أن هذه الجلسة قد كانت مفيدة. فقد أكدنا التزامنا باتفاق مينسك وبالقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥). ونرى أهمية دعوة العديد من الوفود إلى إجراء الحوار المباشر بين كييف ودونتسك ولوهانسك. وقد تم التطرق إلى ذلك الموضوع حتى من قبل الولايات المتحدة، وإن كان ذلك في غاية الاستحياء. ويتسم ذلك النوع من الحوار بأهمية حاسمة للامتثال التام لاتفاق مينسك الذي ما تزال روسيا تسعى إلى تحقيقه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) طلبت ممثلة الولايات المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان إضافي.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): ختاما،، أود أن أشير إلى أمرين سخيفين. أولهما، أن ممثل الاتحاد الروسي قد نوّه إلى ميثاق الأمم المتحدة في سياق المناقشة بشأن الحالة في أوكرانيا، على الرغم من أن الوجود الروسي في أوكرانيا قد أصبح سرا معروفا، وأن ضم روسيا المعلن للقرم لم يعد سرا، وأن ما أُنكِر في هذه القاعة من قبل – ألا وهو وجود الجنود النظاميين الروس في القرم – قد تم الاعتراف به الآن صراحة، وأصبح جزءا من الحقائق الميدانية التي أوجدتها روسيا هناك، وأن ما شهدناه دائما هو تحولات هذه القصة. وأرى أن ممثل أوكرانيا قد طرح سؤالين هامين للغاية: ما هو السند القانوني لوجود روسيا في شرق أوكرانيا؟ وأين نُصَّ على ذلك في ميثاق الأمم المتحدة؟

وتتمثل المفارقة الثانية في التركيز على العملية السياسية – وهو تأكيد استثمر فيه جميع الحاضرين هنا في المجلس استثمارا كبيرا. ومع ذلك، فما تزال استجابة روسيا منذ بداية هذه الأزمة إلى نهايتها عسكريا وقسريا فحسب. إن التشديد على التنفيذ السياسي – وهو الواقع الأساسي المتمثل في أنه ليس

ثمة حل آخر سوى الحل السياسي للأزمة – إنما هو عين الذي نحثُّ الاتحاد الروسي على تقبّله ليس بالأقوال فحسب، وإنما باتخاذ الإجراءات الملموسة في الميدان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان إضافي.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سأوجز كثيرا في ملاحظتي. لحسن الطالع أن الأمانة العامة قد وضعت بروتوكولات مفصّلة لمجلس الأمن تشمل جميع الأسئلة التي تطرقت إليها ممثلة الولايات المتحدة للتو، وأن ذلك يغنيني عن مشقة الرد المستفيض على ملاحظاتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا توجد طلبات أخرى للإدلاء ببيانات إضافية.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠.